

Distr.: General
25 October 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي السنوي العاشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/350)، وتقريره عن مقترحات تمويل التكاليف المرتبطة به لعام ٢٠١٣ من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/350/Add.1). وكان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5 (Vol. V) وتقرير الأمين العام ذو الصلة المتعلق بتنفيذ توصيات المجلس (A/67/319, Sect. III). وإضافة إلى ذلك، كان معروضا على اللجنة أيضا تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المراجعة الفنية المتعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/330)، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٨.

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقارير الآتية الذكر، مع وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية ووكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية والمدير التنفيذي للمخطط العام لتجديد مباني المقر وممثلين آخرين للأمين العام، وكذلك مع أعضاء اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

061112 061112 12-56895 (A)



٣ - وفي الجزء الثالث من قرارها ٢٥٨/٦٦ المتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، أكدت الجمعية العامة، في جملة أمور، أن المسألة ركيزة أساسية للإدارة المتسمة بالفعالية والكفاءة؛ وأعربت عن بالغ القلق للزيادة المفاجئة غير المبررة في التكلفة المقررة للمشروع؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق التقرير المرحلي السنوي العاشر، معلومات عن الخيارات العملية لتقليل التكاليف العامة المتوقعة أو تعويضها وتمويل تلك الالتزامات دون تجاوز حدود الميزانية المعتمدة ونطاق المشروع. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء مراجعة فنية متعمقة لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر على سبيل الاستعجال.

٤ - ويعكس تقرير اللجنة الاستشارية هذا القضايا الرئيسية المثارة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (الفرع الثاني)، وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الفرع الثالث)، والدروس المستفادة (الفرع الرابع)، إضافة إلى التقرير المرحلي السنوي العاشر للأمين العام، وتقرير الأمين العام عن المقترحات المتعلقة بتمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع (الفرعان الخامس والسادس). وترد استنتاجات وتوصيات اللجنة في الفرع السابع. وتُناقش القضايا المتداخلة التي تناولها كل من مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وما يتصل بها من ملاحظات، تحت العناوين ذات الصلة في الفروع الرابع والخامس والسادس أدناه.

ثانياً - تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

٥ - قدّم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/5 (Vol. V)) عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧، الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس تقديم تقرير مرحلي سنوي عن تنفيذ المشروع. وقد بحث المجلس التقدم المحرز في المخطط العام لتجديد مباني المقر منذ إعداد تقريره السابق (A/66/5 (Vol. V))، كما بحث احتمال إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر وفقاً للميزانية والتوقيت وفي حدود النطاق، وإدارة المخاطر في نطاق المخطط العام (A/67/5 (Vol. V)، الفقرتان ١ و ٢). وركز المجلس أساساً على التطورات الرئيسية وما يرتبط بها من مخاطر على نجاح الإنجاز، كما ركز على المعلومات والتأكيدات التي ستلزم للجمعية العامة كي تدعم ما ستقرره في غضون عام ٢٠١٢ في هذا المنعطف الحرج الذي يمر به المشروع. (المراجع نفسه، الفقرة ١٠).

٦ - وقدّم مجلس مراجعي الحسابات في تقريره، موجزاً للمعلومات الأساسية والتطورات الرئيسية المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وحلّل القضايا المتعلقة بإدارة الميزانية،

والمسار الزمني للمشروع ونطاقه وجودته (المرجع نفسه، الفقرات ٥-١٠ و ١٤-٥٢).
ويُحدّد المرفق الأول لتقرير المجلس المراحل الرئيسية لإعداد الاستراتيجية والميزانية للمخطط
العام لتجديد مباني المقر. ويقدم المرفق الثاني موجزا للتغيرات في الميزانية وتقديرات التكلفة
النهائية المتوقعة مع مرور الوقت.

متابعة توصيات المجلس

٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية مما جاء في تقرير المجلس أنه، من بين التوصيات الخمس
عشرة الواردة في التقرير السابق الصادر عن المجلس، ثمة توصيتان (١٣ في المائة) نفذتا تنفيذاً
تاماً، وثمان توصيات (٥٣ في المائة) قيد التنفيذ، وأربع توصيات (٢٧ في المائة) لم تنفذ،
وتوصية واحدة (٧ في المائة) تجاوزتها الأحداث. وقد أعرب المجلس عن القلق إزاء انخفاض
معدل التنفيذ (المرجع نفسه، الفقرات ١١-١٣).

٨ - وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أن الإدارة لم تنفذ بشكل كاف توصيات هامة،
قدمها المجلس في تقريره السابق، بشأن الحاجة إلى تنبؤ بالتكاليف يتسم بطابع تحليلي أوضح
وبكونه كاملاً والحاجة إلى إدراج مخصصات للمخاطر الواردة في سجل المخاطر. ويرى
المجلس أنه، لو كانت هذه التوصيات قد نُفذت، لظهرت في وقت أبكر كثيراً الصعوبات
المالية للمخطط العام المبلّغ عنها بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وآذار/مارس ٢٠١٢،
بحيث يتسنى للجهات المكلفة بالإدارة اتخاذ القرار في وقت أنسب وبشكل أنجع (المرجع
نفسه، الموجز؛ وانظر أيضاً الفقرات ٢٢-٢٦ والفقرة ٥٠ أدناه).

٩ - ويعرض الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات المجلس (A/67/319)
حالة تنفيذ توصيات المجلس بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرى الأمين العام أن من التوصيات الـ ١٢ التي قدّمها
المجلس في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، هناك توصية واحدة نُفذت
و ١٠ توصيات قيد التنفيذ وتوصية، تتعلق بإنشاء لجنة توجيهية للمخطط العام لتجديد مباني
المقر، لم تقبلها الإدارة (المرجع نفسه، الجدول ٥ والفقرة ١٥٩ والفقرات ١٧٦-١٧٩؛
وانظر أيضاً الفقرات ١٩-٢١ أدناه).

١٠ - وتشاطر اللجنة الاستشارية مجلس مراجعي الحسابات قلقه بشأن انخفاض معدل
تنفيذ توصياته السابقة. وترى اللجنة أنه ينبغي للأمين العام كفالة التنفيذ السريع والكامل
لجميع التوصيات المقبولة التي أصدرها المجلس. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة موقفها
بأنه، خدمة لمصلحة المنظمة، يجب أن تهتم الإدارة على سبيل الأولوية بأشد المشاكل
خطورة التي حددها مجلس مراجعي الحسابات. وتؤكد اللجنة أيضاً أهمية تحقيق التوافق،

بقدر الإمكان، بين الأمين العام ومجلس مراجعي الحسابات بشأن توصيات هذا الأخير، وتوصي بأن يتم، في حالات الاختلاف في وجهات النظر، بذل مزيد من جهود التعاون، لإيجاد حلول من خلال عدة سبل منها التشارك في وضع خطط الإجراءات التصحيحية (انظر A/67/381، الفقرة ١٢).

ثالثاً - المراجعة الفنية المتعمقة من قِبَل مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحسابات أعمال التشييد المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر

١١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٦، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة فنية متعمقة لحسابات أعمال التشييد في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، بمساعدة من شركة للخدمات الفنية. وركزت مراجعة الحسابات على الظروف التي أدت إلى التجاوز المتوقع في التكاليف بمبلغ ٤٣٣ مليون دولار. ويوجز تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/67/330) استنتاجات وتوصيات مراجعة الحسابات.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتج في تقريره عن مراجعة الحسابات (A/67/330) أن عمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة التي جرت دراستها كانت مرضية جزئياً من حيث توفير ضمان معقول بشأن تخطيط المشروع وتنفيذه على نحو فعال. واستند التقييم الذي أجراه المكتب إلى أربعة ضوابط رقابية رئيسية جرى قياسها بواسطة أربعة أهداف رقابية. وأسندت المراجعة إلى كل من الضوابط الرقابية الرئيسية الأربعة درجة التقييم "مرض جزئياً" (المرجع نفسه، الموجز والفقرة ١٢ والجدول ١). وقد أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما مجموعه ٢٦ توصية، قَبِلَهَا مكتب المخطط العام وإدارة الشؤون الإدارية جميعها. وبناء على طلبها، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات بشأن الصلات بين التوصيات الست والعشرين من جهة والضوابط الرقابية الرئيسية والأهداف الرقابية من جهة أخرى، وترد تلك الصلات في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للضوابط الرئيسية لتخطيط المشروع وتنفيذه بفعالية، حسب كل هدف رقابي، على نحو يُظهر الصلة بين توصيات المكتب والضوابط الرئيسية والأهداف الرقابية

الأهداف الرقابية				
الضوابط الرئيسية	كفاءة العمليات وفعاليتها	دقة التقارير المالية والتنفيذية	حفظ الموارد	الامتثال للولايات والأنظمة والقواعد
(أ) إدارة المخاطر والتخطيط	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا
الاستراتيجي	(التوصيتان ١ و ٢)	(التوصية ١)	(التوصية ١)	(التوصية ٣)
(ب) تقديم التقارير عن إدارة البرنامج	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا
	(التوصيات ٤ و ٦ و ٧)	(التوصيات ٥-١٣)	(التوصيات ٥ و ٨-١١)	(التوصية ١٢)
(ج) مؤشرات وآليات رصد الأداء	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا	لا ينطبق
	(التوصية ٢٠)	(التوصية ١٧)	(التوصيتان ١٨-١٩)	
(د) الإطار التنظيمي	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا	مُرض جزئيا
	(التوصية ٢٦)	(التوصية ٢١)	(التوصيات ٢٢-٢٥)	(التوصية ٢٦)

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر لم يوافق على إسناد درجة التقييم "مُرض جزئيا". بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية تمسك باستنتاجاته استنادا إلى أن المراجعة كشفت عن أوجه قصور أو نقاط ضعف كبيرة في عمليات من شأنها إضعاف الضمانات المعقولة بإنجاز الأهداف الرقابية و/أو أهداف تسير عمل المخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك إنجاز المشروع ضمن حدود الميزانية (المرجع نفسه، الفقرتان ١٣ و ١٤). وبالرغم من هذا الاستنتاج، ذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب المخطط العام يدير المشروع ويراقبه على النحو المناسب باعتبار حجم البرنامج ودرجة تعقيده (المرجع نفسه، الموجز).

أسباب تجاوز التكاليف

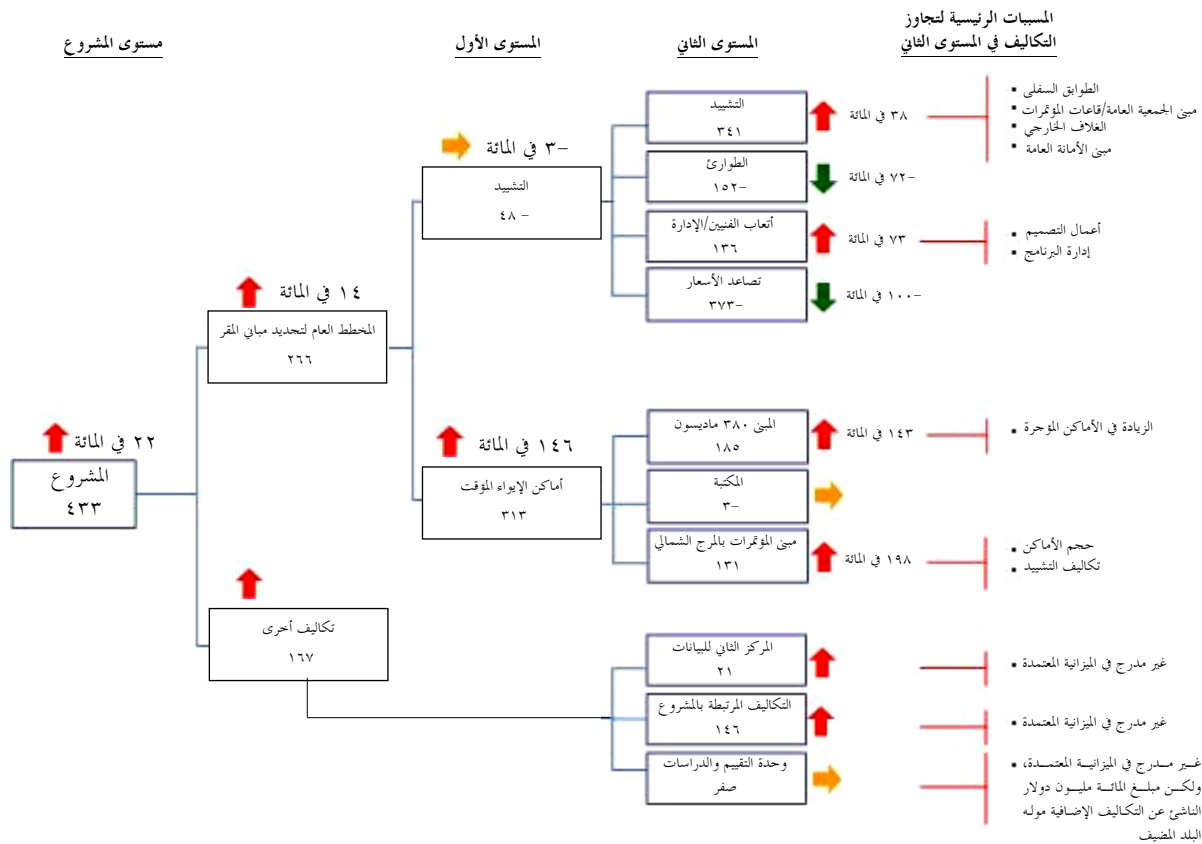
١٤ - تُناقش أسباب تجاوز التكاليف في الفقرات ١٥-٢٦ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتشمل الأسباب الجذرية لتجاوز التكاليف إدخال تغييرات على استراتيجية تنفيذ المشروع، والتغييرات القيادية، والتكاليف المرتبطة بالمشروع غير المدرجة في الميزانية، وزيادة الاحتياجات الأمنية. ويشمل مجموع التجاوز في التكاليف ثلاثة عناصر رئيسية: (أ) زيادة تكاليف التشييد بمبلغ ٤٧٧ مليون دولار، واستعين في مقابل ذلك بمبلغ ٥٢٥ مليون دولار من الاعتمادات الاحتياطية والاعتمادات المرصودة لعنصر تصاعد

الأسعار، وهو ما نتج عنه تخفيض صاف قدره ٤٨ مليون دولار (انظر الفقرتين ٢٢ و ٢٣ أدناه)؛ (ب) زيادة تكاليف أماكن الإيواء المؤقت بمقدار ٣١٣ مليون دولار؛ (ج) تكاليف أخرى مرتبطة بالمشروع، قدرها ١٦٧ مليون دولار، غير مدرجة في الميزانية المعتمدة. ووفقاً لمراجعة الحسابات التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، هناك ما يبرر المسببات الأساسية لتجاوز الحالي للتكاليف باعتبار التغير الذي طرأ على استراتيجية التنفيذ، وزيادة الاحتياجات الأمنية، والتكاليف المرتبطة بالمشروع غير المدرجة في الميزانية (المرجع نفسه، الموجز). والجدول ٣، الوارد في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمستنسخ أدناه، يبين المسببات الرئيسية لتجاوز التكاليف.

الجدول ٢

المسببات الرئيسية لتجاوز التكاليف

(بملايين دولارات الولايات المتحدة؛ الأسهم والنسب المئوية تشير إلى الفروق بين تكاليف الإنجاز المقدرة في آذار/مارس ٢٠١٢ والميزانية المعتمدة)



١٥ - يشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك إلى أن إجمالي تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر معقول بالنسبة لحجم العمل الذي جرى تنفيذه: حيث خضعت معظم تكاليف المخطط العام لتجديد مباني المقر لعمليات شراء تنافسية، يقع الاختيار فيها على أساس أفضل قيمة؛ ووُجد أن تكاليف الاستئجار تنافسية مقارنة ببيانات السوق، وأن أتعاب الفنيين كانت موافقة للمستويات المعتادة في هذا القطاع كنسبة مئوية من تكاليف التشييد (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧ والجدول ٤).

المبالغ الممكن استردادها من التكاليف

١٦ - يذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره أنه رغم المهمة التي أبداءها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومدير المشروع في استعراض طلبات الدفع الشهرية وأوامر التغيير، بيّنت المراجعة عدة مجالات محتملة لاسترداد التكاليف (المرجع نفسه، الموجز). وحللت مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية عينة من أوامر التغيير المتعلقة بأعمال التشييد (٣٤,٢ مليون دولار، أي ٢٧ في المائة من القيمة الإجمالية المعتمدة) وطلبات الدفع (٥٤٩ مليون دولار، أي ٧٤ في المائة من إجمالي قيمة عقود التشييد) الخاصة بالمشاريع الفرعية للطابق السفلي ومبنى الأمانة العامة ومبنى المرج الشمالي. وجرى تحديد عدة مجالات يمكن استرداد التكلفة فيها وجرى تقديم أربع توصيات.

١٧ - ويشير مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن مجالات استرداد التكلفة التي حددت لا تعكس إلا العينة المشمولة بالاختبار، ولن تكون لها أهمية كبيرة بالنسبة للعجز المتوقع في الميزانية (المرجع نفسه، الفقرات ٩ و ٣٤-٣٨، والتوصيات ٧-١٠). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه استجابة للتوصيات، تشاور مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية وهو يعتزم أن يطلب من إحدى شركات المحاسبة المستقلة أو شركات مراقبة التزاهة إجراء استعراض للمتعاقد من الباطن المعنيين. وترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام ينبغي أن يتخذ إجراءات لتحديد هذه التكاليف واستردادها، متى كان القيام بذلك يتسم بالفعالية من حيث التكلفة، وأن يبلغ عن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد في التقرير المرحلي السنوي الحادي عشر بشأن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

رابعاً - الدروس المستفادة

تقديم التقارير المرحلية عن المخطط العام لتجديد مباني المقر

١٨ - على مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير مرحلية سنوية. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن عملية إعداد التقارير السنوية ليست الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية للإبلاغ بشأن مشاريع تجديد المباني وليست متسقة مع الممارسات المعمول بها في هذا القطاع (المرجع نفسه، الفقرة ٤١). ومن ثم، أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه ينبغي لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن ينظر في إمكانية إعداد تقارير مرحلية شهرية أكثر إيجازاً بشأن المشروع، تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية لإطلاع الجهات المعنية على التقدم المحرز بشأن المخطط (التوصية ١٣). وقبلت إدارة الشؤون الإدارية التوصية، وذكرت أنه يمكن جعل التقارير عن المشروع أكثر تواتراً، مع الاستمرار في توزيع التقارير الشهرية الداخلية على المكاتب ذات الصلة في الأمانة العامة. وكانت اللجنة الاستشارية قد أوصت بالإبلاغ سنوياً عن مشاريع التشييد، ولكن الدروس المستفادة جعلتها ترى أن تقديم تقارير مرحلية أكثر تواتراً بشأن المشاريع الضخمة الدينامية والتحويلية، من قبيل المخطط العام لتجديد مباني المقر، أمر ضروري. وفي هذا الصدد، ومراعاة للشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٨/٦٦، ترى اللجنة الاستشارية أن الأمين العام ينبغي أن يقدم إحاطات ربع سنوية إلى اللجنة، إلى جانب تقديم تقارير مرحلية سنوية إلى الجمعية العامة، بشأن كافة جوانب تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر أيضاً الفقرة ٤٧ أدناه).

حوكمة المشروع

١٩ - يشير مجلس مراجعي الحسابات إلى أن المخطط العام لتجديد مباني المقر لديه فريق لإنجاز المشروع على قدر من الخبرة، وقد جرى استعراض تكاليف التشييد والتفاوض بشأنها جيداً (A/67/5 (Vol. V)، الموجز). ولكن يلاحظ المجلس أن المشروع ليست له لجنة توجيهية لتقديم الدعم لفريق المشروع، وثُسائله بشكل مستقل، وهذا من غير المألوف بالنسبة لمشروع بهذا الطابع والتعقيد والأهمية (المرجع نفسه، الفقرات ٥٣-٥٥). والضابط الرئيسي للحوكمة هو من خلال دورة الإبلاغ السنوية إلى الجمعية العامة. ووفقاً للمجلس فإن آليات التنسيق الداخلية التي أنشأها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، من قبيل الإحاطات المنتظمة المقدمة إلى لجنة الشؤون الإدارية (التي يرأسها وكيل الأمين العام)، واللجنة الاستشارية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، لا تشكل بديلاً للحوكمة الفعالة للمشروع. إلا أن الإدارة لم تقبل توصية المجلس بأن ترسي على وجه السرعة سبلاً أكثر فعالية وانتظاماً

للحوكمة على المخطط العام لتجديد مباني المقر. وذكرت الإدارة أن المشروع تجري إدارته حالياً بتسلسل واضح للإشراف والمساءلة، وأن إنشاء لجنة توجيهية يمكنه أن يطمس التسلسل القيادي للمساءلة وأن يؤخر عملية اتخاذ القرار؛ وأن المشروع في هذه المرحلة بحاجة إلى عملية قوية للتنفيذ، وإلى الشفافية في خطوط التواصل مع جميع الجهات المعنية، وإدارة الميزانية بشكل مسؤول، وجميع هذه الأمور مكفولة في إطار الهيكل الإداري الراهن (A/67/319، الفقرات ١٧٦-١٧٩).

٢٠ - ويستتبع مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الحوكمة العامة لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر قد تقرر على النحو والشكل التقليديين بالنسبة إلى مشروع بهذا الحجم وهذا التعقيد. وعلاوة على ذلك، يذكر المكتب أنه بينما قام على تنفيذ المخطط فريق لإدارة التصميمات والإنشاءات ذو خبرة وبينما يتولى إدارة مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر مسؤول تنفيذي محنك في مجال التشييد ويُساءل عن إنجاز المخطط، فإن لجان الرقابة القائمة (من قبيل اللجنة التوجيهية المعنية بالتكاليف المرتبطة بالمشروع، والمجلس الاستشاري، فضلاً عن الاجتماعات التي تعقدها إدارة الشؤون الإدارية) لا تفي بمهمة مراقبة التكاليف ولا الجدول الزمني ولا نطاق العمل. وفي العادة، تضطلع بعملية الرقابة لجنة توجيهية تضم ممثلين للإدارة العليا وغيرها من الجهات الرئيسية المعنية بالمشروع (A/67/330، الفقرة ٢٨). وفي التوصية ١ لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، يذكر المكتب أن إدارة الشؤون الإدارية ينبغي أن تكفل بالنسبة لمشاريع التجديد الكبرى في المستقبل أن تكون هناك لجنة رسمية للإشراف أو هيئة للحوكمة فيما بين فريق المشروع والجمعية العامة، مع عدم تقليص مساهمة فريق المشروع.

٢١ - وترى اللجنة الاستشارية أن الافتقار إلى آلية مستقلة للحوكمة لا يزال يشكل خطراً على المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتعتقد اللجنة أنه لو تسنى إنشاء المجلس الاستشاري في الوقت المناسب (انظر قراري الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧، الجزء الثاني، الفقرة ١٩، و ٢٧٠/٦٣، الجزء الأول، الفقرتان ٣٩ و ٤٠) من أجل الوفاء بالولاية المبينة في اختصاصاته، لأمكن الاضطلاع بالمهام التي تؤديها عادة اللجنة التوجيهية. إلا أنه نظراً للمرحلة التي وصل إليها تنفيذ المشروع والتعجيل الذي قدمه الأمين العام (انظر الفقرة ١٩ أعلاه)، فإن اللجنة الاستشارية مستعدة لقبول الأساس المنطقي بأنه فات الأوان لإنشاء لجنة توجيهية لحوكمة المخطط العام لتجديد مباني المقر. وترى اللجنة أنه بالنسبة للمشاريع العامة الكبرى في المستقبل، ينبغي إنشاء لجنة رسمية للإشراف أو هيئة للحوكمة لتقديم الدعم لفريق المشروع وتسايله بشكل مستقل (انظر الفقرتين ١٩ و ٢٠ أعلاه).

الإبلاغ عن التكاليف الكاملة للاستراتيجية المعجلة واعتمادات الطوارئ الخاصة بالمشروع

٢٢ - استعرض كل من مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية اعتمادات الطوارئ الخاصة بالمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر. وعندما اعتمدت ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر البالغة ٨٧٧ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (قرار الجمعية العامة ٦١/٢٥١)، كان ٣٨١ مليون دولار منها مخصصاً لتكاليف المشروع وخُصص ما مجموعه ٤٩٦ مليون دولار كاعتمادات احتياطية للمشروع (٢٠٠ مليون دولار كاعتمادات طوارئ و ٢٩٦ مليون دولار للتضخم في أسعار التشييد) (A/67/5 (Vol. V)، الجدول ٤). ويلاحظ المجلس أن الإدارة عندما قامت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بزيادة توقعات تكاليف المشروع بمبلغ ٣٥٨ مليون دولار على الميزانية المعتمدة (نظراً للتأخر في بدء المشروع واعتماد استراتيجية معجلة)، قلصت في نفس الوقت تقديراتها لاعتمادات الطوارئ وتساعد الأسعار من ٤٩٦ مليون دولار إلى ٢٣٥ مليون دولار (ويرجع هذا بشكل كبير إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي أدت إلى انخفاض معدلات التضخم عما كان متوقعاً في أول الأمر). واستُخدم الفرق البالغ ٢٦١ مليون دولار في تعويض جزء من عجز الميزانية في إطار الاستراتيجية المعجلة، ونتيجة لذلك، جرى الإبلاغ عن تجاوزات في التكاليف قدرها ٩٧ مليون دولار (المرجع نفسه، الفقرة ٥٩). ويذكر المجلس أن اعتماد الطوارئ هو اعتماد مدرج في الميزانية مخصص لتمكين المشروع من المعالجة السريعة لتأثير التكاليف بمخاطره، إذا تحققت هذه المخاطر، دون الحاجة إلى تأخير المشروع والتفاوض لزيادة التمويل. إلا أنه من الأهمية بمكان ألا تستخدم الإدارة اعتمادات الطوارئ كوسيلة لاستيعاب الزيادات العامة في تكاليف المشروع وأن تبلغ بوضوح عن كيفية وتوقيت استخدام هذه الاعتمادات.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، يذكر مجلس مراجعي الحسابات أن تكلفة المشروع الفعلية النهائية لم تكن لتتغير، ولكن لو عُزل التمويل البالغ ٤٩٦ مليون دولار المرصود كاعتماد احتياطي للمشروع بدلاً من استخدامه جزئياً لتغطية عجز الميزانية، لأعطيت الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ صورة أدق لتكلفة المشروع المحتملة، ولتبقى قدر من مخصص الطوارئ كاف لتغطية تأثير التكاليف بالمخاطر الذي أبلغت عنه الإدارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (المرجع نفسه، الفقرة ٦٠؛ انظر أيضاً الفقرتين ٤٦-٤٧ أدناه). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإدارة وافقت على توصية المجلس بأن تنظر، بعد الاتعاض بالدروس المستفادة من المخطط العام، في الطريقة التي يفضلها تستطيع مستقبلاً إدارة التمويل المستمد من مخصص الطوارئ بشأن مشاريع تجديد المباني بطريقة أكثر شفافية وفعالية (المرجع نفسه، الفقرتان ٦١ و ٦٢).

٢٤ - ويذكر مجلس مراجعي الحسابات أن الأمين العام أشار في تقريره المرحلي السنوي الخامس (A/62/364 و Corr.1) المقدم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى حالات تأخير في تنفيذ الاستراتيجية الرابعة وزيادة في تكاليف المشروع. واقترح الأمين العام استراتيجية معجلة (الاستراتيجية الرابعة المعجلة)، تنطوي على تقصير فترة التجديد وتقليل مراحل التشييد والحد من تعطيل عمل الأمم المتحدة. ولا تزال الاستراتيجية الرابعة المعجلة تمثل استراتيجية التنفيذ الحالية (A/67/5 (Vol. V)، الفقرة ٦). وتذكر اللجنة الاستشارية أن الأمين العام أشار في ذلك الوقت إلى أن الاستراتيجية الرابعة المعجلة ستكون أقل خطورة، وأقل تكلفة، وأسرع من الخطة المعتمدة، وإلى أنه سيجري الاتفاق، في مشروع معجل، على أعلى سعر واحد مضمون لمبنى الأمانة العامة بكامله وعلى أعلى سعر واحد مضمون لمبنى الجمعية العامة والمؤتمرات. وستكون قيم كل العقود تقريبا معروفة خلال السنوات الثلاث الأولى من المشروع، وهو ما من شأنه أن يقلل كثيرا من المخاطر المالية على المنظمة (A/62/364، الفقرتان ٢٧ و ٢٩). وتتفق اللجنة الاستشارية مع مجلس مراجعي الحسابات على أن جميع التكاليف والمخاطر المحتملة للاستراتيجية المعجلة لم توضح عندما طُلب إلى الجمعية العامة الموافقة عليها (A/67/5 (Vol. V)، الفقرة ٥٦)؛ واللجنة غير قادرة الآن على تحديد نجاح الاستراتيجية أو عدمه.

٢٥ - وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن ما يقرب من ٩٠ في المائة من مخصصات الطوارئ المدرجة في الميزانية قد استهلك، رغم أن المنفق على المخطط العام لتجديد مباني المقر لم يتجاوز ٥٠ في المائة من المجموع. وعلاوة على ذلك، ربما لا تكفي مخصصات الطوارئ المتبقية البالغة ٥٩ مليون دولار لتغطية الفترة المتبقية من الخطة، لا سيما بالنظر إلى أوامر التغيير السابقة والظروف الميدانية غير المتوقعة حتى الآن (A/67/330، الفقرة ٣٣ والتوصية ٦). وهو يوصي بالتالي بضرورة أن يعد مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر تقييما كميا للمخاطر المتبقية، بما في ذلك الدروس المستفادة من المشاريع الفرعية التي أنجزت، لتقييم ما إن كان الرصيد المتبقي من مخصصات الطوارئ يكفي لحين إتمام الأعمال المتبقية. وذكر مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أنه سيسعى إلى وضع منهجية لإعداد تقييم كمّي للمخاطر وأن سجل المخاطر سيحدّث خلال التقييم السنوي للمخاطر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وستعرض على الجمعية العامة نتائج التقييم الكمّي للمخاطر ومخصصات الطوارئ المطلوبة في دورتها السابعة والستين المستأنفة أو في دورتها الثامنة والستين.

٢٦ - وإذ تنتظر اللجنة الاستشارية صدور نتيجة التقييم الكمّي للمخاطر، فإنها تؤكد على ضرورة تلبية أي احتياجات طارئة في عام ٢٠١٣ من خلال توخي المزيد من أوجه

الكفاءة طوال المدة المتبقية للمشروع. وتكرر اللجنة أيضا رأيها القائل بأن الاعتمادات المخصصة للطوارئ التي يُوافق عليها لمشاريع التشييد تفيد في توفير الضمانات اللازمة للأمين العام لمواجهة التجاوزات غير المنظورة في التكاليف أثناء تنفيذ المشروع (A/67/484، الفقرة ١٣). ومن حيث المبدأ، ينبغي تغطية تجاوزات التكاليف، بقدر الإمكان، من التخفيضات التعويضية التي يُتوصّل إلى إجرائها في مجالات أخرى من خلال تدابير تحقيق الكفاءة، مع الحفاظ على جودة المشروع ونطاقه.

السياسات والإجراءات ذات الصلة بالمشاريع الكبرى المقبلة المتعلقة بالأصول

٢٧ - خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا إلى أنه بينما كانت الإجراءات المستخدمة لتحديد مقدار الميزانية الأصلية ومبلغ احتياطي الطوارئ مناسبة، فإن السياسات والإجراءات الحالية لا توفر توجيهات أو ضوابط كافية للمشاريع التي تتطلب نفقات رأسمالية أكبر مقدارا مثل المخطط العام لتجديد مباني المقر. ونتيجة لذلك، قد لا يتوافر للإدارة القدر المعقول من الشفافية والقدرة على التحكم في النفقات (A/67/330، الفقرة ٥١ والتوصية ٢١). ويوصي المكتب بأن تقوم إدارة الشؤون الإدارية بصوغ أو تعزيز السياسات والإجراءات المتعلقة بالميزنة والرصد بالنسبة للمشاريع الكبرى المقبلة المتعلقة بالأصول، مثل السياسات المتعلقة بإقرار الميزانيات الأصلية وإدارة احتياطي الطوارئ. وقبلت الإدارة هذه التوصية وأفادت بأنها ستنفذ بالنسبة للمشاريع الكبرى المقبلة المتعلقة بالأصول.

٢٨ - وتؤكد اللجنة الاستشارية مرة أخرى على أهمية تحديد وتوثيق الدروس المستفادة. وتشدد اللجنة على ضرورة الاستئثار بالدروس المستفادة في تخطيط وتنفيذ مشاريع الأصول الواسعة النطاق التي تنفذ مستقبلا، وعند الاقتضاء، المراحل المتبقية من المخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر A/66/7/Add.11، الفقرة ١٨؛ و A/67/381، الفقرة ٢٦).

خامسا - التقرير المرحلي السنوي العاشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٩ - في التقرير المرحلي السنوي العاشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/350)، المقدم عملا بقرارات الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧، و ٢٦٩/٦٥، و ٢٥٨/٦٦، يناقش الأمين العام عددا من المسائل، بما في ذلك التقدم المحرز منذ تقريره المرحلي التاسع؛ والجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ والمساءلة؛ وتحليل الزيادات في التكاليف والعجز في التمويل؛ والتكلفة المقدرة المنقحة لإتمام المشروع في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢؛

وإيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول؛ ونفقات المشروع واحتياجاته عن الفترة المتبقية منه؛ ومقترحات التمويل وتحقيق وفورات في التكاليف.

التقدم المحرز منذ التقرير المرحلي التاسع والجدول الزمني

٣٠ - يتمثل التقدم الكبير الذي تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إتمام تحديد مبنى الأمانة العامة والبدء في شغله، وهي عملية بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٢، ومن المقرر إتمامها أساساً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، نُقل ما يزيد على ١٠٠٠ موظف إلى مبنى الأمانة العامة بعد تجديده. (المرجع نفسه، الفقرات ٦-١٢).

٣١ - ويشير الأمين العام إلى أن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر قد تم وفقاً للجدول الزمني الوارد في التقرير المرحلي السنوي التاسع في ٢٠١٢ (A/67/350، الفقرات ١٩-٢١). وتحديد مبنى الأمانة العامة تجاوز بثلاثة أشهر فقط الموعد المحدد في التوقعات الأصلية الواردة في التقرير المرحلي الخامس لعام ٢٠٠٧، وباستثناء مبنى المكتبة ومبنى الملحق الجنوبي (انظر الفقرتين ٦٠ و ٦١ أدناه)، يتوقع أن يتم إنجاز المشروع بشكل عام بعد سنة واحدة تقريباً من الموعد المحدد في الجدول الزمني الأصلي في عام ٢٠٠٧. ويرجع التأخير إلى إعادة التقييم وما أعقبه من تدابير الحماية الأمنية التي اضطلع بها كل من الأمم المتحدة والبلد المضيف. وبناء على ذلك، من المتوقع الآن إتمام تجديد مبنى المؤتمرات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، في حين أن تجديد مبنى الجمعية العامة سيبدأ في أوائل عام ٢٠١٣ وينتهي بحلول منتصف عام ٢٠١٤ (المرجع نفسه، الفقرة ٦). ويرد الجدول الزمني المتوقع للمخطط العام لتجديد مباني المقر في الجدول ٢ من تقرير الأمين العام.

التسليم بعد انتهاء التشييد ونقل الإدارة

٣٢ - يناقش مجلس مراجعي الحسابات القضايا المتصلة بتسليم المنظومات والمبنى التحتية والمباني المنجزة بعد إتمام المخطط العام لتجديد مباني المقر في الفقرات من ٦٣ إلى ٦٧ من تقريره (A/67/5 (Vol. V)). ويحدد المجلس عملية التسليم بوصفها تشكل تحدياً خاصاً بالنظر إلى أن منظومات ومعدات المجمّع المتقدمة يستعاض عنها بمنظومات ومعدات أحدث بكثير. وأقر المجلس بالتطورات الإيجابية، ولكنه أبرز أيضاً بعض المخاطر. ويشير المجلس إلى أنه سيواصل رصد الطريقة التي تستخدمها إدارة المنظمة لإدارة مخاطر التسليم والدروس المستفادة في هذا المجال مع تقدم المشروع.

٣٣ - وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، معلومات بشأن خطط التسليم وكيفية تطبيق المعارف المكتسبة من المشروع لإدارة مشاريع التشييد الكبرى في المستقبل. وأبلغت

اللجنة أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومكتب خدمات الدعم المركزية قد أعدا عملية تسليم لضمان أن تكون دائرة إدارة المرافق في وضع يمكنها من تولي المسؤولية الكاملة عن تشغيل وصيانة المجمع بعد إتمام المخطط العام لتجديد مباني المقر. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة أنه يجري تنفيذ نظام محوسب لإدارة المرافق، سيكون بمثابة مستودع منظم لجميع الرسومات والوثائق. وعلى المستوى التنفيذي في مقر الأمم المتحدة، يتم نقل المعارف جزئيا من خلال إشراك موظفي دائرة إدارة المرافق في إدخال المنظومات الجديدة في الخدمة وكذلك من خلال تدريب الموظفين.

٣٤ - وأبلغت كذلك اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أنه سيجري وضع خطط طويلة الأجل لصيانة المجمع في سياق إطار عالمي للإدارة الاستراتيجية لمرافق الأمم المتحدة، يشار إليه بالاستعراض الاستراتيجي للأصول. وفي إطار هذا الاستعراض، سيكون من المهم أن تتناسب معايير صيانة المرافق مع مستوى التحسينات التي أدخلتها المنظمة على الأصول. وعلى مستوى استراتيجي أكثر، أشير إلى أن مكتب خدمات الدعم المركزية استقدم مديرا سابقا لمشاريع تجديد المباني لرأس وحدة إدارة الممتلكات في الخارج؛ ويضطلع بدور الجهة الأمنية على الدروس المستفادة من مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وغيره من مشاريع التشييد التي نُفذت مؤخرا، ويوظف خبرته في إعداد الاستعراض الاستراتيجي للأصول، ويقدم التوجيه في مجال تنفيذ المشاريع فيما يتعلق بمشاريع التشييد في الخارج. وتقوم الإدارة أيضا باستعراض الخيارات المتعلقة بإجراء انتقال تدريجي للموظفين والخبرات من مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى مجالات العمل الأخرى في المنظمة.

٣٥ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية التخطيط لعملية الانتقال والتسليم من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى إدارة الشؤون الإدارية وتلاحظ الخطوات المتخذة بالفعل في هذا الصدد. وترى اللجنة أن الاعتبار الرئيسي في هذا الصدد هو ضرورة ضمان نقل المسؤولية عن المباني المحددة من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى مكتب خدمات الدعم المركزية بكفاءة وفعالية، وضمان استخدام المهارات والخبرات التي اكتسبت خلال العمل في المخطط العام لتجديد مباني المقر في مشاريع التشييد في المستقبل (انظر A/66/7/Add.11، الفقرة ١٢). وينبغي الحفاظ على الخبرات، على وجه الخصوص، من خلال تبادل المعارف ونقلها. وتطلب اللجنة أن يقدم الأمين العام خطة واضحة في التقرير المرحلي الحادي عشر عن المخطط العام لتجديد مباني المقر.

أماكن الإيواء المؤقت

٣٦ - خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في مراجعة الحسابات التي أجراها، إلى أن الأمم المتحدة لا تستخدم نظاما لتتبع استخدام الحيز المكاني في جميع العقارات التي تشغلها بمدينة نيويورك؛ ولهذا لم يتم إجراء تحليل شامل للحيز المكاني فيما يتعلق بأماكن الإيواء المؤقت في إطار المخطط العام لتحديد مباني المقر. وقد وُفّر الحيز المؤقت المتحصل عليه حوالي ٢٥٠ قدما مربعا للشخص الواحد، مقارنة بمتوسط الحيز المستخدم حسب معايير السوق البالغ حوالي ٢٢٥ قدما مربعا للشخص الواحد في مدينة نيويورك (A/67/330، الفقرة ٥٠). ويوصي المكتب بأن تقوم إدارة الشؤون الإدارية بتطبيق نظام لتتبع الشواغر في الحيز المكاني للمكاتب ومساحة الحيز المتاح للشخص الواحد من أجل إدارة استخدام العقارات بكفاءة. وبالنسبة للمشاريع المقبلة المتعلقة بالأصول، يمكن استخدام هذا النظام للاستفادة على نحو أفضل من الحيز المكاني للمكاتب، والتمكن بالتالي من تقليل مساحة أماكن الإيواء المؤقت المطلوبة (المرجع نفسه، التوصية ٢٠). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إدارة الشؤون الإدارية أشارت في ردها إلى أنها في طور القيام بعملية تنفيذ نظام لإدارة المرافق بمساعدة الحاسوب، سيشمل وحدة لإدارة الحيز المكاني. وتشعر اللجنة الاستشارية بقلق بالغ من عدم توافر معلومات دقيقة لدى الأمين العام بشأن استخدام الحيز المكاني داخل المجمّع وخارجه في مدينة نيويورك، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى المبالغة في تقدير الاحتياجات من الحيز المكاني واحتمال زيادة الإنفاق على الحيز المكاني للمكاتب خارج المجمّع.

٣٧ - حثت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٨/٦٦، الأمين العام على أن يعجل ببذل الجهود من أجل إدارة تكاليف إخلاء أماكن الإيواء المؤقت في وقت مبكر بهدف التوصل، قدر الإمكان، إلى عقود إيجار بأفضل الشروط لدى إعادة التفاوض بشأنها وأن يقدم معلومات بناء على ذلك إلى الجمعية العامة في سياق التقرير المرحلي السنوي العاشر، بما في ذلك معلومات مفصلة عن مدد العقود والمبالغ المسددة. وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات الواردة في الفقرات من ١٣ إلى ١٨ من التقرير المرحلي السنوي العاشر لا تمثل استجابة كافية لطلب الجمعية العامة.

٣٨ - وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، الجدول أدناه الذي يبين تكاليف إيجار الحيز المؤقت في إطار المخطط العام لتحديد مباني المقر.

الجدول ٢

التكاليف المقدرة لاستئجار الحيز المؤقت اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبنى	ألف	باء	جيم	دال	هـ=جيم-دال	واو=باء-هـ
305 East 46th Street (مبنى ألبانو)	٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٧	٤ ٩٧٩ ٧٧٧	لن تُطبق			٤ ٩٧٩ ٧٧٧
380 Madison avenue	٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤	٣٣ ٧٩٤ ٧٠٦	٨ ٤٥٦ ٩٨٩	٩٢٣ ٠٠٠	٧ ٥٣٣ ٩٨٩	٢٦ ٢٦٠ ٧١٧
مبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني (الكائن في لونغ أيلاند سيتي)	٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨	٨٦٨ ٧٧٢	لن تُطبق			٨٦٨ ٧٧٢
730 third avenue	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	٥ ٧٠٥ ١٠٤	غير متوافرة			٥ ٧٠٥ ١٠٤
المجموع		٤٥ ٣٤٨ ٣٥٩	٨ ٤٥٦ ٩٨٩	٩٢٣ ٠٠٠	٧ ٥٣٣ ٩٨٩	٣٧ ٨١٤ ٣٧٠

ملاحظة: الجدول لا يتضمن سوى جزء من تكلفة الإيجار الذي يغطيه المخطط العام، وتم خصم الوفورات في نفقات الإيجار الفعلية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من تكاليف الإيجار المتوقعة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٣٩ - ويرد في التقرير المرحلي العاشر أن عقود إيجار أماكن الإيواء المؤقت تم الدخول فيها في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وفقاً للاستراتيجية المعجلة الرابعة. واتخذت إدارة الشؤون الإدارية قراراً باستئجار حيز لفترة إضافية تتجاوز عام ٢٠١٢ تحسباً لاحتمال حدوث تأخيرات في التشييد وللاحتياجات المستقبلية من الأماكن.

٤٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مكتب المخطط العام لتحديد مباني المقر ومكتب خدمات الدعم المركزية أجريا تحليلاً لنسبة الفائدة إلى التكلفة قبل تنفيذ خيارات الإلغاء المبكر في أي من الأماكن المستأجرة. وعلى النحو المبين في الجدول ٣ أعلاه، ليس الإلغاء المبكر محل نظر في الوقت الراهن فيما يتعلق بمبنى ألبانو (سيغطي المخطط العام لتحديد مباني المقر تكاليف الإيجار حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٣، وسينتهي عقد الإيجار في تموز/يوليه ٢٠١٧) ومبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفيدرالي (سيغطي المشروع التكاليف حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٣، وسينتهي عقد الإيجار في نيسان/أبريل ٢٠١٨). وقدمت اللجنة المعلومات الإضافية التالية عن حالة عقود الإيجار الخاصة بأربعة من مباني الإيواء المؤقت:

(أ) مبنى ألبانو: تعتبر الأمانة العامة المبنى جزءاً من تخطيطها المتوسط الأجل لحيز المكاتب واستراتيجيتها الإدارية. وبناء على ذلك، لم يتم توخي خيار الإنهاء المبكر لعقد الإيجار هذا. وتشير التقديرات إلى أنه إذا استمر هذا العقد حتى موعد انتهائه في تموز/يوليه ٢٠١٧، ستدفع المنظمة تكاليف إيجار تبلغ ٤٧,٢ مليون دولار، سيغطي المخطط العام لتجديد مباني المقر حوالي ٥ ملايين دولار منها. ويوفر المبنى ٧٣٤ مكتباً. وكانت العوامل التي أخذت في الاعتبار بالنسبة لهذا العقد هي القرب من مجمع الأمم المتحدة بالنسبة لموظفي خدمات المؤتمرات التابعين لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ويُسر الوصول إليه، ومعقولية الإيجار في حدود مبلغ يتراوح من ٤٦ إلى ٥٢ دولاراً للقدم المربع في السنة. وتنص بنود عقد الإيجار على خيار يتعلق بالإنهاء المبكر في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٥. وإذا قررت المنظمة إنهاء عقد الإيجار في وقت مبكر، ستكون هناك غرامات تقدر بمبلغ ١٠,٥ مليون دولار. وبإضافة الإيجار المستحق الدفع بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وتموز/يوليه ٢٠١٥ إلى هذا المبلغ يكون مجموع الإيجار ٣٧,٥ مليون دولار. وسيصل الانخفاض الممكن في التكلفة الناتج عن الإنهاء المبكر إلى حوالي ٩,٧ مليون دولار. وإذا تم إنهاء عقد الإيجار سيصبح الحيز المخصص لاستيعاب الزيادة المحتملة في عدد الموظفين غير متوفر؛

(ب) 380 Madison Avenue: يأخذ الحساب الخاص بالمبنى في الاعتبار الوفورات المتوقعة بمبلغ ٧,٦ مليون دولار الناتجة عن توقع إنهاء استئجار ٢٥٠.٠٠٠ قدم مربع من الحيز اعتباراً من ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣ ومبلغ الغرامة المستحق الدفع على المنظمة وهو ٠,٩ مليون دولار. وقد تعطلت المناقشات بشأن خيارات الإنهاء المبكر بسبب رحيل المحامي العام للمالك، وحدوث تغير في الإدارة الداخلية للمالك. وستسعى الأمانة العامة إلى إعادة فتح باب المفاوضات في الوقت المناسب؛

(ج) مبنى اتحاد الأمم المتحدة الائتماني: قررت الأمانة العامة عدم تنفيذ الخيار الأول للإنهاء المبكر (بعد خمس سنوات) إثر انقضاء الموعد النهائي في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢. ويتضمن عقد الإيجار أيضاً خيار إنهاء بعد مدة ثماني سنوات، والموعد النهائي لتنفيذ هذا الخيار هو ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛

(د) 730 Third Avenue: يواصل المستشار العقاري للأمانة العامة البحث عن شاغلين جدد للمباني المستأجرة في 730 Third Avenue وما لم يوجد شاغلون جدد يحلون محلهم، ليس من المرجح أن يمدد المالك خيار الإنهاء المبكر.

استخدام الحيز المكتبي

٤١ - تحيط اللجنة الاستشارية علماً بالملاحظة التي أبدتها مجلس مراجعي الحسابات ومفادها أن المجمع المحدد سيستوعب رسمياً، عدداً من الأشخاص يقل عن عدد مَنْ كانوا فيه قبل بدء المشروع بـ ٣٢٣ شخصاً (A/67/5 (Vol. V) الفقرة ٧٨) - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن النتيجة التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات استندت إلى مقارنة بين مخططين قدما إليه أعدا باستخدام افتراضات مختلفة فيما يتعلق بشغل المجمع. وكانت تشوب المخطط الذي يوضح الشغل قبل بدء المشروع بعض أوجه الخلل، كما أن التخطيط للشغل لما بعد إتمام المخطط العام لتجديد مباني المقر ما برح يتبلور. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه عندما طُبقت منهجية متسقة لحساب الشغل قبل المخطط العام لتجديد مباني المقر على الشغل بعد انتهاء المخطط العام لتجديد مباني المقر أظهرت النتائج أن المجمع المحدد سيستوعب بعد إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر عدداً من الشاغلين يفوق عدد شاغليه من قبل بـ ١٦٩ شخصاً. وقدم كذلك إيضاح مفاده أن أرقام الشغل هذه تشمل مساحات العمل ذات الصلة من قبيل الأماكن المتاحة للموظفين الفنيين المبتدئين والمتدربين الداخليين والمسؤولين الزائرين والمكاتب الأخرى.

٤٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يقدم تفسير بشأن أوجه الخلل التي كانت تشوب المخطط الأول المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات أو كيفية تأثير هذه الاختلالات على حسابات شغل المجمع. وتوصي اللجنة بأن يتحقق مجلس مراجعي الحسابات من شغل مجمع المقر بعد تجديده في المراجعة السنوية المقبلة لحسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتوصي اللجنة أيضاً بتقديم بيان كامل للشغل الفعلي والمعتمزم لجمع المقر بعد تجديده في التقارير المرحلية المقبلة. وتشير اللجنة أيضاً إلى أنه قد أعيد تشكيل طابقيين كاملين بمبنى الأمانة العامة لاستيعاب غرف اجتماعات مختلفة الأحجام لتستخدمها الأمانة العامة بعد التجديد، وينبغي رصد استخدام هذه الغرف رسداً دقيقاً. وتؤكد اللجنة، علاوة على ذلك، أنه ينبغي استيعاب أقصى عدد ممكن من الموظفين في مجمع المقر بعد تجديده وأن استئجار المكاتب خارج المجمع يجب أن يظل عند أدنى مستوياته وأن يبقى قيد الاستعراض المستمر.

٤٣ - ويناقش مجلس مراجعي الحسابات المرونة في استخدام الحيز المكتبي في الفقرات ٧٧ إلى ٨٣ من تقريره (A/67/5 (Vol. V)). ولاحظ المجلس في تقريره السابق أنه يمكن تحقيق وفورات كبيرة من خلال الاستخدام المرن للحيز المكتبي، أو ما يسمى نهج "الاشتراك في المكاتب" حيث يمكن للموظفين استخدام حواسيبهم والعمل من أي مكتب متاح، بدلاً من

تخصيص مكتب معين لكل فرد، مما يتطلب بالتالي حيزاً أكبر. ورأى المجلس أنه يمكن فعلاً تحقيق وفورات سنوية تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من الاحتياجات من الحيز المكتبي عن طريق اعتماد استراتيجيات مرنة لمكان العمل، الأمر الذي من شأنه أن يسمح باستيعاب المزيد من الأشخاص في مبنى الأمانة العامة، والحد من استئجار الأماكن خارج المجمع. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الإدارة قد قررت حتى الآن عدم تنفيذ توصية المجلس السابقة الداعية إلى السعي لاغتنام مثل هذه الفرص، ولا سيما فيما يتعلق بمبنى الأمانة العامة.

٤٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بالآتي: (أ) كان المخطط العام لتجديد مباني المقر قد أدرج، بمساعدة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تركيب الهياكل الأساسية في جميع أنحاء حيز المكاتب في مقر الأمم المتحدة من أجل دعم "نهج الاشتراك في المكاتب"؛ (ب) تُمكن خاصية التنقل المتوفرة في النظام الهاتفي الجديد عبر بروتوكول الإنترنت أي شخص يمتلك خط هاتف فرعياً من استخدام أي جهاز هاتف؛ (ج) على مدى سنوات عديدة، ما برح مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "تتيح خدمة موحدة هي المكتب المتنقل" الذي يمكن أي مستخدم من الوصول إلى أي بيانات أو تطبيقات لمنظومة الأمم المتحدة من أي حاسوب متصل بالإنترنت، بما في ذلك من خارج مباني الأمم المتحدة؛ (د) في الآونة الأخيرة، استحدث مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "خدمة الحاسوب المتنقل المدار عن بعد" وهي الآن في المرحلة التجريبية. وسيتمكن الموظفون الذين يستفيدون من هذه الخدمة من الاتصال بالشبكة باستخدام كابل داخل أي مبنى للأمم المتحدة والوصول إلى كل ما يمكنهم الوصول إليه وهم في مكاتبهم الفعلية.

٤٥ - وتؤكد اللجنة الاستشارية رأيها المتمثل في أن تطبيق نهج الاستخدام المرن للحيز المكتبي، بما في ذلك "الاشتراك في المكاتب"، الذي يتيح للموظفين الاضطلاع بمسؤولياتهم والعمل من أي مكتب، جدير بأن يُنظر فيه بصورة جادة في منظومة الأمم المتحدة. ومن ثم، تتطلع اللجنة إلى صدور سياسة شاملة بشأن تخصيص الحيز المكتبي، وتتوقع أن تتضمن هذه السياسة أفضل الممارسات في هذا المجال. وفي الأثناء، توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تطبيق نهج الاستخدام المرن للحيز المكتبي في مشاريع التشييد الجارية والمقبلة، حيثما يمكن ذلك (A/67/484، الفقرة ١٥) وفيما يتعلق بتجديد مبنى الأمانة العامة، يلزم الشروع في تنفيذ هذه الترتيبات المرنة على وجه السرعة. وتوصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات عن تنفيذ الاستخدام المرن للحيز المكتبي في التقرير المرحلي الحادي عشر.

فروق التكلفة في الفترة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢ والإبلاغ عنها

٤٦ - مقارنة بالميزانية المعتمدة البالغة ١١٧٦,٧ مليون دولار للمخطط العام لتجديد مباني المقر، كان العجز المتوقع يبلغ ١١٦,٨ مليون دولار (في ٣١ أيار/مايو ٢٠١١)، و ٢٦٥,٧ مليون دولار (في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢) (A/67/350، الجدول ٣). ووفقا لما أورده الأمين العام، تُعزى الزيادة في تكلفة مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر البالغ قدرها ١٤٨,٩ مليون دولار في الفترة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى عدة عوامل يرد بيان أهمها فيما يلي (المرجع نفسه، الفقرة ٦٢):

(أ) اكتشاف ظروف قائمة في الموقع أدت إلى زيادة غير منتظرة في التكلفة المتوقعة تبلغ ٧٠ مليون دولار (١٥ مليون دولار فيما يخص مبنى الأمانة العامة، و ٢٤ مليون دولار فيما يخص مبنى المؤتمرات، و ٣١ مليون دولار فيما يخص مبنى الجمعية العامة)؛

(ب) التعقيدات الناجمة عن الاضطلاع بأعمال تجديد البنية الأساسية للطوابق السفلية في مجمع المقر المشغول جزئيا (٣٣,٨ مليون دولار). كانت تقديرات الميزانية الأصلية التي عرضت على الجمعية العامة عام ٢٠٠٦ قائمة على نهج تكون بموجبه أجزاء كاملة من الطوابق السفلية غير مشغولة، وهو ما يستتبع تقديم الحد الأدنى فقط من خدمات الدعم؛

(ج) إدارة المشروع وخدمات التصميم (٣٨,١ مليون دولار). خلال سير المشروع، تغير الجدول الزمني لكي يأخذ في الحسبان الأحداث والظروف غير المتوقعة. وبالتالي، مُددت فترة عملية إدارة المشروع وخدمات التصميم والاستشارة لمواءمتها مع الجدول الزمني الجديد؛

(د) زيادات في التكلفة في مجالات أخرى (٧,٠ ملايين دولار). نشأت الزيادة في التكلفة المقدرة لأعمال الموقع والمناظر الطبيعية عن إعادة تصميم عملية تعزيز التحسينات الأمنية وتنفيذها، وهو ما أدى إلى تأخير مدته عام واحد في الجدول الزمني المحدد لإنجاز المشروع.

٤٧ - في الجزء الثالث من القرار ٢٥٨/٦٦، أعربت الجمعية العامة عن بالغ القلق إزاء الزيادة المفاجئة غير المبررة في التكلفة المقررة للمشروع وعدم موافاة الجمعية العامة بمعلومات شفافة في الوقت المناسب عن التطورات في ميزانية المشروع والتوقعات والمخاطر والمبالغ التي يتوقع أن تتجاوز التكلفة المقررة. وتضمنت التبريرات التي قدمها الأمين العام لتأخر الإبلاغ عن زيادة تكلفة المشروع الوقت اللازم للتفاوض وإنجاز عقود السعر الأقصى المضمون للمشروع، وبطء الإنشاء الناتج عن التدابير الأمنية (A/67/350، الفقرات ٥٥ إلى ٦١). وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالتبريرات التي قدمها الأمين العام، ولكنها تشدد على

أهمية الإبلاغ السريع للجمعية العامة حينما تؤدي عوامل مهمة إلى تغييرات في الافتراضات ومستويات التكلفة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وضرورة ضمان الرصد والإبلاغ الملائمين بشأن استخدام مخصصات الطوارئ (انظر الفقرات ٢٢-٢٦ أعلاه). وينطبق ذلك على المشاريع الواسعة النطاق لتجديد المباني في المستقبل.

إسقاطات التكلفة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ والتوقع المنقح في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢

٤٨ - في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، ارتفعت تكلفة إتمام مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر من مبلغ ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار إلى ٢ ١٤٢,٤ مليون دولار، وهو ما يمثل تجاوزاً في التكاليف المتوقعة بمقدار ٢٦٥,٧ مليون دولار، أي بنسبة ١٤,٢ في المائة (انظر A/67/350، الجدول ٥). ويقدم الأمين العام تفسيرات للعجز المسقط البالغ ٢٦٥,٧ مليون دولار في الفقرات ٦٣ إلى ٨٥ من تقريره المرحلي العاشر. وتشمل العوامل التي حددت بوصفها أسباب الزيادة في التكلفة مؤخراً: (أ) زيادة تكلفة الحيز المؤقت؛ (ب) ظروف التشييد؛ (ج) متطلبات الأمن. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة في الأتعاب المهنية وتكاليف إدارة المشروع، وقد طلبت معلومات تفصيلية فيما يخص تلك الزيادة، وهي مرفقة بوصفها المرفق الأول بهذا التقرير (انظر أيضاً الفقرة ١٥ أعلاه).

٤٩ - وتتألف التكلفة التقديرية المجمع المنقحة لإتمام مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ مما يلي (المرجع نفسه، الفقرات ٨٦-١٠٠):

(أ) تكاليف المشروع (٢ ١١٧ ٠٦١ ٠٠٠ دولار)، تعكس عجزاً قدره ٢٤٠,٤ مليون دولار، أي ١٢,٨ في المائة، مقارنة بالميزانية المعتمدة، باستثناء الهبات (المرجع نفسه، الجدول ٦ والفقرة ٨٨)؛

(ب) التكاليف المرتبطة للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ (٢٠٠ ١٣٨ ١٤٣ دولار)، التي لم تكن مدرجة ضمن الميزانية الأصلية التي اعتمدها الجمعية العامة (المرجع نفسه، الجدول ٨؛ وانظر أيضاً الفرع السادس أدناه)؛

(ج) مركز البيانات الثانوي (١١٠ ٢٦٠ ١٥ دولار). بلغت النفقات المتصلة بعملية نقل المركز الرئيسي للبيانات إلى مبنى المرح الشمالي ١٩ ٥٢٥ ٦٠٠ دولار؛ وبعد خصم المبلغ الكامل للتمويل الذي يوفره حساب دعم عمليات حفظ السلام (٢٢٧ ٦٩٠ ٤ دولار) والوفورات المحققة من إلغاء التزامات الفترات السابقة (٣٧ ٨٠٠ دولار)، تبلغ التكاليف المتبقية ١١٠ ٢٦٠ ١٥ دولار (المرجع نفسه، الفقرتان ٩٥ و ١٠٠).

٥٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات يشير إلى أنه لا يستطيع أن يؤكد أن التكلفة النهائية المتوقعة التي قدمتها الإدارة فيما يخص المشروع في آذار/مارس ٢٠١٢ قائمة على منهجية شاملة، ويرى أن من المرجح أن تكون التكلفة النهائية أعلى مما ورد في التقارير الراهنة (A/67/5 (Vol. V)، الموجز). وتلاحظ اللجنة أيضا أن الإدارة وافقت على توصية المجلس التي تدعوها إلى القيام على وجه السرعة بتقييم التكلفة النهائية المتوقعة للمشروع وإعادة تقديرها، وحسابها وتقديم تقرير عنها على أساس ربع سنوي ابتداءً من الآن وحتى اكتمال المشروع (المرجع نفسه، الفقرات ٣٢-٣٦). وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصية المجلس بأن يضع الأمين العام ضوابط مناسبة لكي يظهر للجمعية العامة بوضوح أن من الممكن تأكيد تنبؤات التكلفة المبلغ عنها (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥).

٥١ - ووفقا لما أورده الأمين العام، ففي أثناء تقدير تكلفة المشروع حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، أُجري تقدير شامل للتكلفة النهائية للمشروع فيما يخص ما يلي: (أ) جميع الالتزامات حتى الآن؛ (ب) جميع الالتزامات التي من المحتمل أن تنشأ بالنسبة للبنود التي قدمت بشأنها اقتراحات ولم يُوافق عليها بعد؛ (ج) جميع البنود المدرجة في التوقعات المستقبلية التي لم ترد اقتراحات بشأنها؛ (د) أرصدة مخصص الطوارئ المتبقية، وذلك لتحديد أوجه استخدام أموال الطوارئ وكيفية اتساق أرصدة مخصص الطوارئ المتبقية مع الأموال التي ستخصص لاستيفاء ما تبقى من نطاق العمل (A/67/350، الفقرة ٨٦). وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصية المجلس بأنه ينبغي للإدارة أن تقدم تكلفة نهائية متوقعة تكون كاملة ومبررة جيداً ودقيقة (A/67/5 (Vol. V)، الموجز). وما زالت التكلفة التقديرية المجمعة المنقحة التي قدمها الأمين العام، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، لا تشكل أساساً لكي تقدم اللجنة تأكيداً بصحتها إلى الجمعية العامة. ولذلك تطلب اللجنة إلى مجلس مراجعي الحسابات تدقيق تقديرات التكلفة المنقحة للمخطط العام لتجديد مباني المقر في مراجعته المقبلة لحسابات المشروع.

نفقات المشروع واحتياجاته للفترة المتبقية منه

٥٢ - في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بلغ مجموع النفقات الفعلية للمشروع، وكذلك التزامات الإيجارات الشهرية التي جرى الالتزام بها بشكل صارم حتى نهاية عام ٢٠١٢، نحو ١٧٩٢,٤ مليون دولار، أو نسبة ٩٥,٥ في المائة من الميزانية المعتمدة (A/67/350، الفقرة ١١٣). وقد قدمت إلى اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، مقارنة بين النفقات حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ والميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر المرفق

الثاني أدناه). وتبلغ النفقات المجمعة، شاملة التكاليف المرتبطة بالمشروع وتكلفة مركز البيانات الثانوي عن نفس الفترة، ٩١٣,٤ مليون دولار، على النحو الوارد في الجدول ١٢ من التقرير المرحلي العاشر.

٥٣ - ويرد في الجدول ١٣ من التقرير المرحلي العاشر موجز بالاحتياجات السنوية الإضافية عن الفترة المتبقية من المخطط العام لتجديد مباني المقر من آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، وتبلغ ٣٧٧,١ مليون دولار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ (٣٣٥,٤) مليون دولار للمشروع و ٤١,٧ مليون دولار للتكاليف المرتبطة به). وأشار إلى أنه لا توجد احتياجات إضافية فيما يتعلق بمركز البيانات الثانوي (المرجع نفسه، الفقرة ١١٦؛ وانظر أيضا الفقرة ٦٨ أدناه).

حالة الأنصبة المقررة ومصادر التمويل

٥٤ - ترد معلومات عن حالة الأنصبة المقررة ومصادر التمويل للمخطط العام لتجديد مباني المقر في الفرع التاسع من التقرير المرحلي العاشر (الفقرات ١٠١-١١٠). وكان تمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ بمبلغ ٢١٢٩,٦ مليون دولار، على النحو التالي (المرجع نفسه، الجدول ١٠):

- (أ) الميزانية المعتمدة للمشروع، التي قُسم كامل مبلغها إلى أنصبة مقررة (١٧٧٦,٧ مليون دولار)؛
- (ب) سلطة الالتزام للمشروع والتكاليف المرتبطة به بموجب القرار ٢٥٨/٦٦ (١٣٥ مليون دولار)؛
- (ج) تغطية حساب دعم عمليات حفظ السلام لمركز البيانات الثانوي (٤,٢ مليون دولار)؛
- (د) التبرعات (١٣,٧ مليون دولار)؛
- (هـ) مشروع تعزيز التحسينات الأمنية (١٠٠ مليون دولار).

مقترحات تمويل وتخفيض تكلفة المخطط العام لتجديد مباني المقر

٥٥ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٨/٦٦، إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً بشأن الخيارات العملية الكفيلة بتقليل التكاليف الإجمالية المتوقعة أو معادلتها، وتمويل تلك الالتزامات دون تجاوز حدود الميزانية المعتمدة ونطاق المشروع. واستجابة لذلك الطلب، يقترح الأمين العام خيارات تقليل التكاليف ومقترحات التمويل الواردة في الفرع الثاني عشر

من تقريره المرحلي العاشر (A/67/350). ويتضمن خياراً لتقليل التكلفة بمبلغ ٨١ مليون دولار تعليق تجديد مبنيي المكتبة والملحق الجنوبي (٦٥ مليون دولار) وتخفيضات مقترحة للتكاليف تبلغ ١٦ مليون دولار، كما هو موضح في الجدول ١٤ من التقرير (انظر الجدول ٣ أدناه). ووفقاً لما أورده الأمين العام، فإنه رهناً بموافقة الجمعية العامة على مقترحات خفض التكاليف، لن ينشأ عن الاحتياجات الواردة في التكاليف المقدرة للمشروع أنصبه مقررّة إضافية للمخطط العام لتجديد مباني المقر تتجاوز استخدام الفوائد المجمعة واحتياطي رأس المال المتداول (المرجع السابق، الفقرة ١١٨). واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة تماماً بأن اقتراحات الأمين العام تتوافق مع ما طلبته الجمعية العامة. ولذلك تؤكد اللجنة توصيتها بأن يدير الأمين العام هذه المشاريع الواسعة النطاق على نحو يحدّ من احتمالات تضيق نطاقها أو تأجيل تنفيذ بعض العناصر الرئيسية للمشاريع بغية الحد من تجاوز التكاليف أو الأطر الزمنية المقرّرة. ولتحقيق كامل الفوائد المتوقعة من تلك المشاريع، تؤكد اللجنة على أنه ينبغي، من حيث المبدأ، إنجاز جميع المشاريع بكامل النطاق الذي وافقت عليه الجمعية العامة (A/67/381، الفقرة ٢٦).

٥٦ - ويتضمن الجدول ٣ الوارد أدناه، المستنسخ من الجدول ١٤ في التقرير المرحلي العاشر للأمين العام، مقترحات الأمين العام لتخفيض العجز في تكاليف المشروع. وترى اللجنة الاستشارية أن تلك المقترحات هي أساساً تخفيضات غير متكررة أو تأجيلات لأنشطة مقرّرة، وبذلك فإنها لا تشكل وفورات في التكاليف.

الجدول ٣

العجز في تمويل مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر ومقترحات التمويل وتحقيق وفورات في التكاليف
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البيان	العجز في تمويل مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر	التكاليف المرتبطة بالمشروع	مركز البيانات الثانوي	المجموع
العجز في تمويل مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر	٢١٥,٦	-	-	٢١٥,٦
إيجار حيز المكاتب منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢	٢٤,٨	-	-	٢٤,٨
مجموع العجز في المخطط العام لتجديد مباني المقر	٢٤٠,٤	-	-	٢٤٠,٤
التكاليف المرتبطة بالمشروع	-	١٤٣,١	-	١٤٣,١
مركز البيانات الثانوي	-	-	١٩,٥	١٩,٥
الأموال الواردة من حساب الدعم	-	-	(٤,٢)	(٤,٢)

البيان	العجز في تمويل مشروع			
	المخطط العام لتحديد مياي المقر	التكاليف المرتبطة مركز البيانات بالمشروع	الثانوي	المجموع
مجموع العجز الموحد في المخطط العام لتحديد مياي المقر	٢٤٠,٤	١٤٣,١	١٥,٣	٣٩٨,٨
مقترحات تخفيض العجز				
مقترحات تحقيق الوفورات في التكاليف				
إرجاء إزالة مبنى المرج الشمالي وتركيب المناظر الطبيعية النهائية في المرج الشمالي	(٢,٠)			
إرجاء تجديد الأثاث الثابت في غرفة الاجتماعات ٤	(١,٠)			
تقليل ميزانية المناظر الطبيعية إلى الحد الأدنى من الاحتياجات	(٧,٠)			
تجديد مختلف أجهزة الأمن بدلا من شراء أجهزة جديدة	(٠,٦)			
تكفل البائعين بسداد تكاليف تجديد مقهى فيينا ومعداتها، ومقهى الزوار، والإكسبرس بار، ومتجر الهدايا، ومتجر الكتب	(١,٠)			
النظر في استيعاب مرفق فرز البريد داخل إدارة شؤون السلامة والأمن	(٠,٢)			
النظر في استيعاب أعمال النقل المتبقية في الطابق السفلي، ولافتات لوحات عمل الموظفين، واللافتات العامة، ونظم انتظار المركبات، وإبرام عقد لصيانة المصاعد للسنة الأولى ضمن أعمال دائرة إدارة المرافق	(٢,٣)			
وفورات أخرى في تكاليف المخطط العام لتحديد مياي المقر قيد المناقشة	(١,٩)			
مجموع مقترحات تحقيق الوفورات في التكاليف	(١٦,٠)			(١٦,٠)
استمرار تعليق تجدييدات مبنى المكتبة والمبنى الملحق الجنوبي	(٦٥,٠)			(٦٥,٠)
مجموع مقترحات تحقيق وفورات في التكاليف وتعليق التجدييدات	(٨١,٠)			(٨١,٠)
العجز الموحد المنتظر في المخطط العام لتحديد مياي المقر	١٥٩,٤	١٤٣,١	١٥,٣	٣١٧,٨
مقترحات التمويل				
تطبيق إيرادات الفوائد المتراكمة واحتياطي رأس المال المتداول	(١٥٤,٤)			(١٥٤,٤)
تطبيق إيرادات الفوائد المتوقعة في المستقبل	(٥,٠)			(٥,٠)
العجز المتبقي	—	١٤٣,١	١٥,٣	١٥٨,٤

مبنى المرج الشمالي

٥٧ - وفقاً لما هو مبين في الجدول ٣ أعلاه، سينجم عن إرجاء إزالة مبنى المرج الشمالي تخفيض في التكاليف بمبلغ قدره ٢ مليون دولار. ولكن يذكر أيضاً أن صيانة مبنى المرج الشمالي ستكلف نصف مليون دولار في السنة تبعاً لمستوى شغل المبنى (المرجع نفسه، الفقرة ١١٩). وعندما طلبت اللجنة معلومات عن التكاليف الكلية لصيانة مبنى المرج الشمالي، أُبلغت بأن مصروفات التشغيل اللازمة لصيانة مبنى المرج الشمالي ستوقف على مستوى شغل البناء على النحو التالي:

(أ) يفترض مبلغ نصف مليون دولار تقريباً في السنة الوارد في التقرير المرحلي العاشر أن البناء سيصبح شاغراً وغير مستخدم؛

(ب) في حالة الشغل الجزئي للمبنى، مع افتراض أن تكون المكاتب مشغولة وغرف الاجتماعات غير مشغولة، ستصل نفقات التشغيل والصيانة تقريباً إلى ١,٥ مليون دولار في السنة؛

(ج) إذا اتخذ قرار ضمن إطار استراتيجية عامة لاستيعاب حيز مكثي لأجل طويل لشغل واستخدام مبنى المرج الشمالي بشكل كامل، فإن مصروفات التشغيل في المستقبل ستزداد لتصل إلى مليوني دولار تقريباً في السنة، وذلك أساساً للنفقات المتعلقة بالمرافق العامة والتنظيف وصيانة أجهزة التدفئة والتهوية والتبريد الكهربائية؛

(د) في حالة الاحتفاظ بمبنى المرج الشمالي، تقدر التكلفة السنوية للغطاء الأمني بـ ١١٤ ٠٠٠ دولار لمبنى غير مشغول وبـ ٥٣٨ ٠٠٠ دولار لمبنى مشغول. ويشمل هذا الغطاء الأمني بصورة رئيسية السلامة من الحرائق ومراقبة الدخول.

٥٨ - ويبدو من المعلومات المذكورة آنفاً المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أن التكلفة السنوية الكاملة لصيانة مبنى المرج الشمالي تتراوح تقريباً بين ٦١٤ ٠٠٠ دولار (غير مشغول) و ٥٣٨ ٠٠٠ دولار (مشغول كلياً)، بالمقارنة مع مبلغ إجمالي قدره ٢ مليون دولار يمثل تكلفة إزالة المبنى المؤقت وتركيب مناظر طبيعية نهائية في المرج الشمالي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير المرحلي السنوي العاشر أنه، بناء على قرار ستخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بالتخلص من المبنى في المستقبل، سيُنظر في أية تكاليف تشغيلية مستقبلية تتعلق بصيانة المبنى في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ١١٩).

٥٩ - وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة إليها، كما أوجزت، في الفقرتين ٥٧ و ٥٨ أعلاه غير كافية ولا تشكل أساساً يستند إليه في اتخاذ قرارات بشأن استخدام مبنى المرج الشمالي في المستقبل. وترى اللجنة أيضاً أن مستقبل مبنى المرج الشمالي هو أمر يتعين أن تبث فيه الجمعية العامة، مع مراعاة تأييد الجمعية لتفكيك مبنى المرج الشمالي المؤقت وإزالته في الوقت المناسب عند اكتمال أعمال تجديد المقر (القرار ٢٦٩/٦٥، الفقرة ١٩). وبالإضافة إلى ذلك، تشير اللجنة إلى أن المسائل المتصلة باستخدام المرج الشمالي قد نوقشت أيضاً في إطار دراسة الجدوى المتعلقة باحتياجات إيواء المكاتب في مقر الأمم المتحدة للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٣٤ (انظر A/66/349، الفقرات ١٧-٢٢ و A/66/7/Add.3، الفقرات ٥٠-٥٢).

مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي

٦٠ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٨/٦٦ عن بالغ القلق لعدم وضوح خطط تجديد مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها معلومات عن التقدم المحرز في التجديد على النحو المنصوص عليه في النطاق العام للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ويبين الأمين العام أنه بما أن الشواغل الأمنية المفضية إلى تعليق أعمال التصميم المتصلة بكل من المبنيين ما زالت دون معالجة، فمن غير المناسب استثمار مبلغ يقدر بـ ٦٥ مليون دولار في تجديد المبنيين. وسيستمر بالتالي تعليق أعمال تصميم وتجديد المبنيين، نظراً لعدم التوصل إلى أي اتفاق مع السلطات المختصة في البلد المضيف ولتوقع إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر في غضون أقل من ٢٤ شهراً (A/67/350، الفقرتان ٣٧ و ٣٨). وسيخفض اقتراح الأمين العام مواصلة تعليق أعمال تصميم وتجديد مبنيي المكتبة والملحق الجنوبي التكاليف المتوقعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر بمبلغ قدره ٦٥ مليون دولار (المرجع نفسه، الجدول ١٤).

٦١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس مراجعي الحسابات يدرك أن الإدارة تنظر في تقليل ما تبقى من النطاق باتباع سبل أخرى منها عدم تجديد مبنى الملحق الجنوبي أو المكتبة وتقليل مستويات المواصفات داخل مبنى الجمعية العامة (A/67/5 (Vol. V)، الفقرتان ٤٨ و ٤٩). كما تلاحظ اللجنة أن الإدارة وافقت على توصية المجلس بأنه في حالة عدم التمكن من إبقاء المبنيين في حدود النطاق، ينبغي لها أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين خيارات مشفوعة بالتكاليف لاستيعاب المرافق الموجودة حالياً في هذين المبنيين (المرجع نفسه، الفقرة ٥١). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام لم يوفر في تقريره المرحلي العاشر الوضوح اللازم أو البدائل الضرورية لاستخدام مبنى الملحق

الجنوبي والمكتبة ولا خيارات للمرافق الموجودة فيهما. وتلاحظ اللجنة أن تجديد مبنى الملحق الجنوبي والمكتبة سيبقى معلقاً بسبب الشواغل الأمنية وترى أنه، بالنظر إلى الأثر المحتمل على نطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر، ينبغي للأمين العام أن يقدم خيارات مشفوعة بالتكاليف بشأن المبنى وفقاً لما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات ووافق عليه الأمين العام. وإضافة إلى ذلك، تعتقد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي لمقترحات الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة في هذا الصدد أن تراعي أية تطورات ذات صلة بالإيواء على المدى الطويل في المقر.

إيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول

٦٢ - وصل إجمالي الفائدة المجمعة في رصيد صناديق المخطط العام لتجديد مباني المقر في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ١٠٩,٤ ملايين دولار، أي بزيادة قدرها ٥,٣ ملايين دولار عن المستوى المبلغ عنه في التقرير المرحلي التاسع (A/66/527). ولا يزال حجم احتياطي رأس المال المتداول يبلغ ٤٥ مليون دولار. وبالنظر إلى الرصيد النقدي الحالي في صندوق المخطط العام لتجديد مباني المقر، والمعدل المتوقع للعائد على الأصول البالغ ٠,٤ في المائة، يقدر أن يتولد عن الرصيد النقدي المتبقي مبلغ قدره خمسة ملايين دولار لدى إتمام المشروع (A/67/350، الفقرتان ١١١ و ١١٢). ويقترح الأمين العام إدخال إيرادات الفوائد المجمعة واحتياطي رأس المال المتداول في المبلغ ١٥٤,٤ مليون دولار وإيرادات الفوائد المحققة مستقبلاً في الرصيد النقدي الحالي المقدّر بخمسة ملايين دولار (المرجع نفسه، الفقرة ١٢١). وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على اقتراح إدخال الإيرادات المجمعة من الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول، بالإضافة إلى إيرادات الفائدة في المستقبل، في الرصيد النقدي الحالي، ولكنها تشدد على عدم اعتبار ذلك وسيلة لتمويل تجاوزات التكاليف في المستقبل.

سادساً - مقترحات لتمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع لعام ٢٠١٣ من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر

٦٣ - يقدم الأمين العام، في تقريره عن مقترحات تمويل التكاليف المرتبطة لعام ٢٠١٣ من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/350/Add.1)، الذي قدم عملاً بقرار الجمعية العام ٢٥٨/٦٦، معلومات مستكملة عن حالة الأنشطة المرتبطة بالمخطط العام، بما في ذلك نفقات الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ (الفرع الثالث)، وعن

التقديرات المنقحة لعام ٢٠١٢ (الفرع الرابع) والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٣ (الفرع الخامس).

٦٤ - وفي الفرع الأول من تقريره، يقدم الأمين العام لمحة عامة موجزة عن حركة التكاليف المرتبطة. وفي عام ٢٠٠٨، قدم الأمين العام التقرير الأولي عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (A/62/799)، التي نقحت في تقريره اللاحق (A/63/582). وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٠/٦٣، أن تموّل الموارد المعتمدة المرتبطة بالمخطط العام لتحديد مباني المقر من الميزانية التي أُقرت له ما لم تحدد الجمعية العامة خلاف ذلك، كما قررت عدم الموافقة في ذلك الوقت على المستوى العام للتكاليف المرتبطة بالمشروع، آخذة في الاعتبار الفرص التي تتيحها الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت لإجراء تخفيضات أخرى في التكاليف وكذلك الوفورات التي يحققها الأمين العام. وفي القرار ذاته، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لاستيعاب التكاليف البالغة ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٠ دولار والمرتبطة بالمشروع لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في حدود موارد الميزانية العامة المعتمدة للمشروع. وفي قرارها ٢٢٨/٦٤، وافقت الجمعية العامة على مبلغ قدره ٤٢ ٠٦٩ ٦٩٥ دولاراً لعام ٢٠١٠. وفي قرارها ٢٦٩/٦٥، وافقت على مبلغ قدره ٥٨ ٨٧١ ٣٠٥ دولارات لعام ٢٠١١ وأذنت للأمين العام بالدخول في التزامات تصل إلى ٢٨٦ ٣٠٠ دولار. وأذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٨/٦٦ للأمين العام بأن يدخل في التزامات تصل إلى ١٣٥ مليون دولار للمخطط العام لتحديد مباني المقر، بما في ذلك التكاليف المرتبطة به، حتى نهاية عام ٢٠١٢.

٦٥ - وقد تُقَّح مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ليصبح ١٤٣ ١٣٨ ٦٠٠ دولار، مقارنة بالمبلغ المقدّر بـ ١٤٦ ٨٠٦ ٠٠٠ دولار الوارد في التقرير المرحلي السنوي التاسع (A/66/527/Add.1)، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٣ ٦٦٧ ٤٠٠ دولار (A/67/350/Add.1، الفقرة ٨ والجدول ١). وتستند آخر التقديرات إلى افتراض عدم وجود تأخيرات في تنفيذ الجدول الزمني الحالي، على النحو الوارد في التقرير المرحلي السنوي العاشر (انظر الفقرة ٣١ أعلاه). ويرد موجز للتكاليف المرتبطة بالمشروع للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، موزعة بحسب الإدارات، في الجدول ٨ من التقرير المرحلي السنوي العاشر، ويعاد عرض هذه التكاليف أدناه.

الجدول ٧

التكاليف المرتبطة بالمشروع واحتياجات مركز البيانات الثانوي، الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الإدارة/المكتب	٢٠١١-٢٠٠٨ (النفقات)	٢٠١٢ (التقديرات)	٢٠١٣ (التقديرات)	المجموع (التقديرات)
التكاليف المرتبطة بالمشروع				
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات	٢ ٢٧٢,٩	٦٦٥,٢	-	٢ ٩٣٨,١
إدارة شؤون الإعلام	٢٥ ٧٧٢,٠	٢٨٨,١	-	٢٦ ٠٦٠,١
مكتب خدمات الدعم المركزية	٢١ ١٠٨,٦	٥ ٥٦٤,٩	٢ ٣٨٩,٨	٢٩ ٠٦٣,٣
مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر	١٨ ١٤٦,٣	٢٠ ٥٣٣,٧	٩ ٩٥٩,٤	٤٨ ٦٣٩,٤
مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢ ٠٣٥,٤	٦٣١,١	-	٢ ٦٦٦,٥
التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية (مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومكتب خدمات الدعم المركزية)	٥ ٤٤٦,٩	٥٨٠,٠	٢٣٠,٠	٦ ٢٥٦,٩
إدارة شؤون السلامة والأمن	١٨ ٧٢٦,٩	٥٨٠,٤,٠	٢ ٩٨٣,٤	٢٧ ٥١٤,٣
مجموع التكاليف المرتبطة بالمشروع	٩٣ ٥٠٩,٠	٣٤ ٠٦٧,٠	١٥ ٥٦٢,٦	١٤٣ ١٣٨,٦
مركز البيانات الثانوي ^(١)				١٥ ٢٦٠,١
مجموع التكاليف المرتبطة بالمشروع ومركز البيانات الثانوي				١٥٨ ٣٩٨,٧

(أ) تم اعتماد مبلغ مجموعه ٢٠,٧ مليون دولار في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر (انظر A/66/527، الجدول ٥)؛ إلا أن التكاليف الفعلية المقرر استيعابها تبلغ ١٥,٣ مليون دولار فقط. ويمثل هذا المبلغ الفرق بين النفقات الفعلية لمركز البيانات الثانوي البالغة ١٩,٥ مليون دولار والتمويل المقدم من حساب دعم عمليات حفظ السلام والبالغ ٤,٢ ملايين دولار.

٦٦ - وفيما يتعلق بعام ٢٠١٣، تقدّر الاحتياجات بمبلغ ١٥ ٥٦٢ ٦٠٠ دولار، حيث يبلغ صافي الاحتياجات ٣ ٦٦٦ ١٠٠ دولار، بعد أن يؤخذ في الاعتبار رصيد المبالغ غير المستخدمة وقدره ١١ ٨٩٦ ٥٠٠ دولار مقابل المبالغ المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ (A/67/350/Add.1، الفقرة ٥٠ والجدول ٦). ويشير الأمين العام إلى أن غالبية التكاليف المرتبطة بالمشروع في عام ٢٠١٣ تتعلق بشراء وتجديد الأثاث لمبنى الجمعية العامة، ومواصلة تنفيذ مرفق البث وإدارة أصول وسائط الإعلام، اللذين يديرهما مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد اعتمدت الجمعية العامة في سنوات سابقة النفقات المتعلقة بتلك التكاليف المرتبطة بالمشروع، إلا أنه أعيد توزيع مراحل تنفيذ هذه الأنشطة جزئياً في عام ٢٠١٣ مما يعكس جدول التشييد الحالي لمبنيي المؤتمرات والجمعية العامة (A/67/350، الفقرة ٩٧).

استنتاجات مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتكاليف المرتبطة بالمخطط العام

٦٧ - طبقاً لإفادات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لم تشمل الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر أي تكاليف مرتبطة بالمشروع، مما أدى إلى عجز قدر بحوالي ١٤٦,٨ مليون دولار في آذار/مارس ٢٠١٢ (A/67/330، الفقرة ٣١). وتشمل التكاليف المرتبطة بالمشروع بنوداً تتصل بالعديد من إدارات الأمم المتحدة، مثل مصروفات التشغيل الإضافية المتعلقة بالأمن، وتخزين الحفوفات، والأثاث. وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه ينبغي للأمين العام أن يكفل أن تتضمن مشاريع الأمم المتحدة المتعلقة بالأصول في المستقبل ميزانية للتكاليف المرتبطة بالمشروع، علاوة على التكلفة المباشرة الفعلية للتشييد (التوصية ٤). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد جميع التكاليف المماثلة المتعلقة بالمشاريع، بغض النظر عن مصادر التمويل، وذلك قبل موافقة الجمعية العامة عليها.

تمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع ومركز البيانات الثانوي

٦٨ - يشير الأمين العام إلى أنه بالنظر إلى المرحلة الحالية التي بلغها المشروع والمبالغ الكبيرة المتكبدة والمطلوب توفيرها، فإنه من غير المرجح بلوغ هدف استيعاب التكاليف المرتبطة بالمشروع ومركز البيانات الثانوي في حدود الميزانية المعتمدة للمخطط العام. وبناءً عليه، فهو يوصي الجمعية العامة بأن تبت في تمويل هذه التكاليف في دورتها الثامنة والسنتين في عام ٢٠١٣ عند التيقن من حجم النفقات النهائية، وذلك أثناء نظرها في تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/67/350، الفقرتان ١٢٣ و ١٢٧). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض، من حيث المبدأ، على مقترح الأمين العام، وإنما توصي ألا تنظر الجمعية العامة في تمويل التكاليف المرتبطة بالمشروع إلا عند التيقن من حجم النفقات النهائية بالفعل. وفي هذا السياق، تشجع اللجنة الأمين العام على احتواء المزيد من التكاليف المرتبطة بالمشروع.

إعادة استخدام الأثاث

٦٩ - استفسرت اللجنة الاستشارية عن جهود إعادة استعمال الأثاث حسبما طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٥٧ من القرار ٢٦٩/٦٥، وأبلغت بأن المشروع قام بتحديد واختيار قطع أثاث في حالة جيدة، وهو ينفذ استراتيجية لضمان إعادة استعمال هذه القطع في أماكن العمل المحددة. وأبلغت اللجنة كذلك بأن قاعدة بيانات جرد الأثاث التي تولى مكتب

المخطط العام لتجديد مباني المقر تجميعها تتضمن معلومات عن جميع قطع الأثاث المخزون والأثاث المستعمل حالياً في أماكن العمل الواقعة خارج مجمع المقر الرئيسي، إلى جانب تفاصيل عن حالة كل قطعة منه. وقد حدد مدير شؤون الأثاث القطع التي يمكن إعادة استعمالها أو تجديدها بكفاءة، وأدرجها مصمم الأثاث في تصميم أماكن العمل المحددة. وفي بعض الحالات، أُجري تحليل للتكاليف لتقييم أفضلية استعمال الأثاث المحدد أو شراء أثاث بديل، وأُخذ بالخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة.

٧٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه بناء على تحليل لمشتريات الأثاث حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تقرر أن جميع قطع الأثاث، بقيمة مجموعها ٨٣٨ ٧٠١ ٤١ دولاراً، تم شراؤها أو سيجري شراؤها من خلال مناقصات تنافسية. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها السابقة بأن تبذل كل الجهود لإعادة استعمال الأثاث الذي لا يزال في حالة جيدة (A/66/7/Add.11، الفقرة ٥٢).

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بالتقرير المرحلي العاشر بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/67/350)، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالمشروع، في الفقرة ١٢٨ من ذلك التقرير. وقد أبدت اللجنة الاستشارية تعليقات وقدمت توصيات في هذا التقرير. ومع مراعاة الاعتبارات التي أبدتها اللجنة الاستشارية في الفقرات ٥٩ و ٦١ و ٦٨ أعلاه، ورهنأً بالقرارات التي ستتخذها الجمعية العامة بشأن مبنى المرج الشمالي ومبنى الملحق الجنوبي ومكتبة داغ همرشولد، وبالإبلاغ عن النفقات النهائية للتكاليف المرتبطة بالمشروع، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ إصدار التقرير المرحلي السنوي التاسع؛
(ب) أن تطلب إلى الأمين العام مواصلة الإبلاغ عن حالة المشروع، والجدول الزمني، والتكاليف المقدرة المجمعة حتى إتمام المشروع، وحالة الاشتراكات والفوائد واحتياطي رأس المال المتداول؛

(ج) أن توافق على مقترحات تخفيض التكاليف والتمويل لمرة واحدة الواردة في الفرع الثاني عشر من الوثيقة A/67/350، باستثناء المقترحات المتعلقة بمبنى المرج الشمالي ومبنى الملحق الجنوبي ومكتبة داغ همرشولد على النحو الوارد في الفقرتين ٥٧ و ٥٩ أعلاه، والتي تخضع لموافقة الجمعية العامة؛ وأن توافق على إدخال إيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول في الرصيد النقدي الحالي؛

(د) أن توافق على تمديد سلطة الالتزام المعتمدة لعام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣؛

(هـ) أن توافق على سلطة التزام إضافية بمبلغ ٤٠٠ ٧٧٣ ١٦٧ دولار لأنشطة المشروع خلال عام ٢٠١٣. وسيُعدّل مستوى سلطة الالتزام المقترحة، رهناً بما ستقرره الجمعية العامة بشأن مبنى المرج الشمالي ومبنى الملحق الجنوبي ومكتبة داغ همرشولد؛

(و) أن تطلب إلى الأمين العام أن يوافيها بمعلومات، في تقريره المرحلي السنوي الحادي عشر، عن الاحتياجات من الموارد اللازمة للمشروع في عام ٢٠١٤، مع مراعاة ملاحظة اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٥٠ أعلاه وما ستقرره الجمعية العامة بشأن مبنى المرج الشمالي ومبنى الملحق الجنوبي ومكتبة داغ همرشولد؛

(ز) أن تحيط علماً بمجموع التكاليف العامة المرتبطة بمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر عن الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣، وقدره ٦٠٠ ١٣٨ ١٤٣ دولار؛

(ح) أن تحيط علماً بالتكاليف المرتبطة بالمشروع المتوقعة لعام ٢٠١٣ وقدرها ٦٠٠ ٥٦٢ ١٥٠ دولار، المفصلة على النحو التالي:

١' ٨٠٠ ٣٨٩ ٢ دولار لمكتب خدمات الدعم المركزية؛

٢' ٤٠٠ ٩٥٩ ٩ دولار لمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر؛

٣' ٠٠٠ ٢٣٠ دولار لأنشطة التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية في المقر؛

٤' ٤٠٠ ٩٨٣ ٢ دولار لإدارة شؤون السلامة والأمن؛

(ط) أن توافق على مبلغ يصل صافيه إلى ١٠٠ ٦٦٦ ٣ دولار لتغطية التكاليف المرتبطة بالمشروع لعام ٢٠١٣، بعد أن يؤخذ في الحسبان الرصيد غير المستخدم المقدّر بـ ٥٠٠ ٨٩٦ ١١ دولار عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢؛

(ي) أن تطلب إلى الأمين العام عدم إبلاغها بالنفقات النهائية اللازمة للتكاليف المرتبطة بالمشروع عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ إلا عند التيقن من حجم النفقات النهائية بالفعل (انظر الفقرة ٦٨ أعلاه).

المرفق الأول

الأنعاب الفنية وتكاليف الإدارة للمخطط العام لتجديد مباني المقر

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة	و A/67/350، الجدول ٥)	التقديرات المنقحة في المعتمدة (A/61/549)، الجدول ٤، تموز/يوليه ٢٠١٢ و A/67/350، الجدول ٦)	الأسباب الرئيسية لزيادة التكاليف
التكاليف الإدارية ورسوم الإدارة			
إدارة مشاريع الأمم المتحدة	٥٤ ٨٩٥ ٧٦٤	٧٩ ٧٨٤ ٤٥٣	٢٤ ٨٨٨ ٦٨٩
تمديد المدة الإجمالية لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر. عدم إدراج المشاريع الفرعية لأماكن الإيواء المؤقت في النطاق الأصلي للمشروع والعقود الأصلية.			
التخطيط والبرمجة	٢ ٩٩٤ ٨٧٤	١٠ ٩٦٢ ٢٨٠	٧ ٩٦٧ ٤٠٦
مكان إيواء مؤقت إضافي. رصد الهواء لإزالة الأسبستوس.			
الخدمات القانونية	٢ ٧٢٦ ٦١٠	٢ ٦٤٩ ٥٧٨	(٧٧ ٠٣٢)
الدراسات الاستقصائية	١٠ ١٢٥ ٠٠٠	١٠ ١٢٥ ٠٠٠	—
عملية الانتقال المؤقت	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٣٤ ٨٧٠	(٢ ٤٦٥ ١٣٠)
مدير التشييد، تأمين مسؤولية التلوث قبل الغير، مدير البرنامج، مراجعة الحسابات، بدء التشغيل، وما إلى ذلك	٥٨ ٥٤٩ ١٤٠	١٠٠ ١٤٢ ٢٠٥	٤١ ٥٩٣ ٠٦٥
تمديد المدة الإجمالية لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر. عدم إدراج المشاريع الفرعية لأماكن الإيواء المؤقت في النطاق الأصلي للمشروع والعقود الأصلية. إضافة عدة خدمات أخرى مثل مراجعة الحسابات والتأمين.			
المجموع الفرعي، التكاليف الإدارية ورسوم الإدارة			
	١٣٦ ٢٩١ ٣٨٨	٢٠٨ ١٩٨ ٣٨٦	٧١ ٩٠٦ ٩٩٨
الأنعاب المعمارية والهندسية			
التخطيط العملي لعملية الانتقال المؤقت	١ ٤٦٩ ٩٣٧	٦ ٧٩٣ ١٦٠	٥ ٣٢٣ ٢٢٣
عدم إدراج المشاريع الفرعية لأماكن الإيواء المؤقت في النطاق الأصلي للمشروع والعقود الأصلية.			
الطوابق السفلية والهياكل الأساسية	٢٠ ٩٢٤ ٤٩٤	٦٣ ٥٣١ ٤٧٧	٤٢ ٦٠٦ ٩٨٣
إعادة تصميم مرتبطة بالتغيير في استراتيجية التشييد. رصد الهواء لإزالة الأسبستوس. ارتفاع مستويات احتياجات إدارة التشييد. إدراج خيارات الوقاية من التفجيرات، وإدراج خيارات للتصميم، وإضافة تركيب نظم سمعية وبصرية.			
مبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة	١٢ ٦٢٦ ٨٥٢	٣٠ ٥١٩ ٠٥٩	١٧ ٨٩٢ ٢٠٧
إعادة تصميم مرتبطة بالتغيير في استراتيجية التشييد. إدراج خيارات الوقاية من التفجيرات، وإدراج خيارات للتصميم، وإضافة تركيب نظم سمعية وبصرية.			

الفئة	الاستراتيجية الرابعة المعتمدة (A/61/549)، الجدول ٤، و (A/67/350، الجدول ٥)	التقديرات المنقحة في تموز/يوليه ٢٠١٢ (A/67/350، الجدول ٦)	الفارق	الأسباب الرئيسية لزيادة التكاليف
مبنى الأمانة العامة ومبنى الملحق الجنوبي	١٠ ٠٩٥ ٨١٢	٢٩ ٦٩٥ ٦٧٩	١٩ ٥٩٩ ٨٦٧	إعادة تصميم مرتبطة بالتغيير في استراتيجية التشييد. إدراج خيارات الوقاية من التفجيرات، وإدراج خيارات للتصميم، وإضافة تركيب نظم سمعية وبصرية.
مكتبة داغ همرشولد	٢ ١٩٢ ٧١٣	٥ ٠٣٨ ٢٠٣	٢ ٨٤٥ ٤٩٠	عدة دراسات متعلقة بالحماية من التفجيرات/التصميم كمكان للإيواء المؤقت.
الأمن	٥ ٧٨٢ ١٧٧	٨ ٥٤١ ٦٧٥	٢ ٧٥٩ ٤٩٨	إعادة تصميم مرتبطة بالتغيير في استراتيجية التشييد. وإدراج خيارات تصميم الأمن.
الحائط الساتر والمحيط الخارجي	٦ ٩٨٣ ٤٩٥	٥ ٧٥٤ ٠٠٩	(١ ٢٢٩ ٤٨٦)	
النظم السمعية والبصرية	١ ٨٤٦ ٩٧٢	—	(١ ٨٤٦ ٩٧٢)	الاستعانة بشركات متعددة متخصصة في تصميم المباني لإنجاز الجوانب المتعلقة بالنظم السمعية والبصرية.
المناظر الطبيعية	٤٧٦ ٨٦٥	١ ٦٦٣ ٣٩٢	١ ١٨٦ ٥٢٧	دراسات استقصائية إضافية. وإدراج خيارات التصميم.
الخدمات الاستشارية القانونية	١٩٠ ٨٤٠	٥٧٧ ٠٩٦	٣٨٦ ٢٥٦	تكاليف إضافية لمكان الإيواء المؤقت. عمليات مراجعة إضافية لوثائق التصميم.
قبل عام ٢٠٠٣	٧ ٩٧٧ ٨٦٤	٧ ٩٧٧ ٨٦٤	—	
المجموع الفرعي	٧٠ ٥٦٨ ٠٢١	١٦٠ ٠٩١ ٦١٤	٨٩ ٥٢٣ ٥٩٣	
خيارات التصميم:				
الهياكل الأساسية والطوابق السفلية، مباني المؤتمرات والجمعية العامة والأمانة العامة والملحق الجنوبي	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	—	(١٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	
المجموع الفرعي، الأتعاب المعمارية والهندسية	٨٠ ٥٦٨ ٠٢١	١٦٠ ٠٩١ ٦١٤	٧٩ ٥٢٣ ٥٩٣	
الأتعاب المعمارية والهندسية كنسبة مئوية من تكاليف التشييد	٩,٣٠	١٢,٩٤		
موجز عام				
التكاليف الإدارية ورسوم الإدارة	١٣٦ ٢٩١ ٣٨٨	٢٠٨ ١٩٨ ٣٨٦	٧١ ٩٠٦ ٩٩٨	
الأتعاب المعمارية والهندسية	٧٠ ٥٦٨ ٠٢١	١٦٠ ٠٩١ ٦١٤	٨٩ ٥٢٣ ٥٩٣	
المجموع الفرعي	٢٠٦ ٨٥٩ ٤٠٩	٣٦٨ ٢٩٠ ٠٠٠	١٦١ ٤٣٠ ٥٩١	
خيارات التصميم:	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	—	(١٠ ٠٠٠ ٠٠٠)	إدخال التعديلات اللازمة للمواءمة مع العرض الوارد في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية.
الهياكل الأساسية والطوابق السفلية، مباني المؤتمرات والجمعية العامة والأمانة العامة والملحق الجنوبي				

الفئة	الاستراتيجية الرابعة		
	المعتمدة (A/61/549)، التقديرات المنقحة في		
الأسباب الرئيسية لزيادة التكاليف	الجدول ٤، تموز/يوليه ٢٠١٢		
	و (A/67/350، الجدول ٥)	(A/67/350، الجدول ٦)	الفارق
مدير التشييد، التأمين (نُقلت إلى (٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠) -	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠		
تكاليف التشييد			
إدخال التعديلات اللازمة للمواءمة مع العرض			
الوارد في تقرير مكتب خدمات الرقابة			
الداخلية.			
المجموع	١٨٦ ٨٥٩ ٤٠٩	٣٦٨ ٢٩٠ ٠٠٠	١٨١ ٤٣٠ ٥٩١

المرفق الثاني

مقارنة النفقات في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢ بالميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد

مباني المقر

(بدولارات الولايات المتحدة)

البيان	ميزانية الاستراتيجية الرابعة المعتمدة (A/67/350، الجدول ٥)	النفقات في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢	الفارق	التعليقات
التشييد				
الهياكل الأساسية		٤٥٦ ٩١٣ ٣٦٦		
مبنى الجمعية العامة/المؤتمرات		١٢٠ ٨١٨ ٤٣٠		
الأمانة العامة/الملحق الجنوبي		٢٦٣ ٧٩٢ ٩٨٠		
الأمن		٣٢ ٢٢٥ ٤٨٢		
المحيط الخارجي		١٣٨ ٢٢٣ ٩٤٠		
النظم السمعية والبصرية		١٩ ٩٤٣ ٣٩٧		
المجموع الفرعي	٨٩١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ٠٣١ ٩١٧ ٥٩٥	(١٤٠ ٩١٧ ٥٩٥)	يغطي الفارق السلبي من الاعتماد المرصود للطوارئ ولتصاعد الأسعار في المستقبل.
الطوارئ	٢١٠ ٩٠٠ ٠٠٠			
الأتعاب الفنية/تكاليف الإدارة				
تنظيم المشاريع وإدارتها		١١٨ ٣٢٦ ٥٨٦		
التخطيط والبرمجة		١٠ ٧٠٠ ٧٢٥		
الخدمات القانونية		١ ٠٥٩ ٥٧٨		
التكاليف والتصميمات الفنية		١٥٨ ٧٦٨ ٣٧٢		
عملية الانتقال المؤقت		٨ ٧٨٩ ٤١٧		
مدير التشييد/التأمين		٨ ٦٠٠ ٠٠٠		
الأتعاب المعمارية والهندسية قبل عام ٢٠٠٣		٧ ٩٨١ ٥٠٠		
المجموع الفرعي	١٨٦ ٩٠٠ ٠٠٠	٣١٤ ٢٢٦ ١٧٨	(١٢٧ ٣٢٦ ١٧٨)	إجراء تحليل تفصيلي للفوارق في مجموع الأتعاب الفنية وتكاليف الإدارة مقارنة بالميزانية المعتمدة الواردة في المرفق الأول. ويغطي الفارق السلبي من الاعتماد المرصود للطوارئ ولتصاعد الأسعار في المستقبل.
تصاعد الأسعار في المستقبل	٣٧٣ ٣٠٠ ٠٠٠			

البيان	ميزانية الاستراتيجية الرابعة المعتمدة (A/67/350)، الجدول ٥)	النفقات في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢	الفارق	التعليقات
المجموع الفرعي، التشييد	١ ٦٦٢ ٢٠٠ ٠٠٠	١ ٣٤٦ ١٤٣ ٧٧٣	٣١٥ ٩٥٦ ٢٢٧	
مكان الإيواء المؤقت	٢١٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٥١١ ٤١٧ ٣٣٨	(٢٩٦ ٩١٧ ٣٣٨)	تُرد العوامل الرئيسية المحددة للتكلفة المتعلقة بالفارق في تكاليف مكان الإيواء المؤقت مفصلة في الفقرات من ٧٥ إلى ٧٩ من التقرير المرحلي السنوي العاشر. ويغطي الفارق السلبي من الاعتماد المرصود للطوارئ ولتصاعد الأسعار في المستقبل.
المجموع	١ ٨٧٦ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٨٥٧ ٥٦١ ١١١	١٩ ٠٣٨ ٨٨٩	
وفورات الفترات السابقة		(٦٥ ١٧٣ ٩٠٠)		تعكس فروقات الشراء المحققة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. وتمثل فروقات الشراء وفورات تتحقق نتيجة العطاءات التنافسية في إطار عملية السعر الأقصى المضمون.
المجموع المعدل	١ ٨٧٦ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٩٢ ٣٨٧ ٢١١	٨٤ ٢١٢ ٧٨٩	
النسبة المئوية لاستخدام الميزانية		٩٥,٥١		